



أثر إفصاح الإدارة عن هيكل الرقابة الداخلية وتوكيد مراقب الحسابات عليه على قرار الاستثمار بأسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية دراسة تجريبية

د/سناء محمد رزق رميلي

مدرس المحاسبة والمراجعة

كلية التجارة - جامعة دمنهور

ملخص البحث

يهدف البحث إلى دراسة واختبار أثر الإفصاح عن هيكل الرقابة الداخلية والتوكيد المهني على ذلك الإفصاح على قرار الاستثمار بأسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، بالإضافة لدراسة أثر بعض الخصائص الديمغرافية (مستوى تأهيل وخبرة المستثمر) ونوع استنتاج مراقب الحسابات على العلاقتين السابقتين. ولتحقيق هدف البحث تم إجراء دراسة تجريبية على عينة من المستثمرين بالأسهم والمحللين الماليين في شركات السمسرة. وخلصت الدراسة إلى وجود تأثير معنوي للإفصاح عن تقييم الإدارة لهيكل الرقابة الداخلية على قرار الاستثمار بالأسهم، كما يوجد أهمية وتأثير معنوي لتقرير التوكيد المهني على تقييم الإدارة لهيكل الرقابة الداخلية على قرار الاستثمار بالأسهم، وأن نوع استنتاج مراقب الحسابات يؤثر على العلاقة بين التوكيد المهني على تقرير الرقابة الداخلية وقرار الاستثمار.

كما أكدت نتائج التحليل الإضافي على أهمية تأهيل وخبرة مراقب الحسابات، حيث أظهرت هذه النتائج وجود تأثير معنوي لتأهيل وخبرة مراقب الحسابات على العلاقة بين التوكيد المهني على إفصاح الإدارة عن هيكل الرقابة الداخلية وقرار الاستثمار بالأسهم. كما اتفقت نتائج تحليل الحساسية مع نتائج التحليل الأساسي عند حالة تغيير نوع العينة، بينما لم تتفق النتائج في حالة تغيير طريقة قياس المتغير التابع.

الكلمات المفتاحية: الإفصاح عن هيكل الرقابة الداخلية، التوكيد المهني، قرار الاستثمار

Abstract

The research aimed to study and test the impact of internal control disclosure and professional assurance on that disclosure on the investment decision in shares listed on the Egyptian Stock Exchange. The research also examined the impact of some demographic characteristics (investor qualification and experience level) and the type of auditor's conclusion on the previous two relationships. To achieve the research objective, an experimental study was conducted on a sample of stock investors and financial analysts in brokerage firms.

The study concluded that there is a significant effect of the disclosure of the management assessment of the internal control structure on the stock investment decision. Moreover, findings reveal that there is a significant impact of the professional assurance report on the management assessment of the internal control structure on the stock investment decision. The type of auditor's conclusion influences the relationship between professional assurance on the internal control report and investment decision.

Furthermore, the results of the additional analysis confirmed the importance of auditor qualification and experience. Specifically, they showed a significant impact of auditor qualification and experience on the relationship between professional assurance on internal control disclosure and stock investment decision. Finally, the results of the sensitivity analysis were consistent with the results of the basic analysis when changing the sample type, while the results were not consistent when changing the dependent variable measurement method.

Keywords: Internal control disclosure, professional assurance, investment decision

١ - مقدمة

يعتبر هيكل الرقابة الداخلية من الموضوعات الهامة، خاصة بعد الفضائح المالية لبعض الشركات في بداية القرن السابق. وقد زاد الاهتمام من قبل الباحثين بالرقابة الداخلية بعد قانون ساربانيس أوكسلي (SOX)، فقد كان له دور كبير في التزام ادارات الشركات المقيدة بالبورصة بالإفصاح عن هيكل الرقابة الداخلية، كما لزم مراقب الحسابات بالتصديق (Attestation) على هذا الإفصاح.

ويعتبر هيكل الرقابة الداخلية (ICS) عموماً بمثابة أداة إدارية تعمل كوسيلة لتحقيق أهداف الأداء والربحية، وتعزز موثوقية التقارير المالية (Hunziker, 2013). فيعتبر تقرير الإدارة عن وجود هيكل رقابة داخلية فعالة بمثابة إشارة من الإدارة الى جودة التقارير التي تعدها وخاصة التقرير المالي. وقد اكدت الدراسات (Leng & Li, 2011; Lou et al., 2017; Mukhlisin & Nur Anissa, 2018) على ذلك من خلال اختبار تأثير الإفصاح عن تقرير هيكل الرقابة الداخلية من خلال مجموعة من المؤشرات تصب في جودة التقرير المالي، وذلك مثل تأثيره على جودة الأرباح، وعدم تماثل المعلومات، وإدارة الأرباح، والتحفظ، إلا أن بعض الدراسات (De Franco et al., 2005; Cheng et al., 2013) خلصت إلى وجود تأثير سلبي لإفصاح الإدارة عن وجود أوجه ضعف جوهرية في هيكل الرقابة الداخلية على أسعار اسهم الشركات، ومن ثم فهناك حاجة للإجابة عن السؤال المتعلق بالمحتوى المعلوماتي لتقرير الإدارة عن هيكل الرقابة الداخلية، وما هو رد فعل المستثمرين نحو ذلك الإفصاح.

وفي شأن أثر الإفصاح عن هيكل الرقابة الداخلية، والتوكيد المهني على ذلك الإفصاح على قرارات أصحاب المصالح، فمازالت قضية جدلية بين الدراسات الأكاديمية حتى الآن. فقد أيدت بعض الدراسات (Asare & Wright., 2008; Shelton & Whittington; Schneider, 2016) وجود تأثير للإفصاح عن هيكل الرقابة الداخلية على قرارات بعض أصحاب المصالح مثل المحللين الماليين والمستثمرين، وان كانت معظم هذه الدراسات تمت في أسواق رأس مال متطورة، مما يستدعي دراسة أثر الإفصاح عن هيكل الرقابة الداخلية على قرارات بعض أصحاب المصالح وخاصة المستثمرين في أسواق رأس المال للدول النامية.

ومن ناحية أخرى، تناولت مجموعة من الدراسات (Kusumawati, 2013; Lutfi, 2010; Dong, 2017) تأثير الخصائص الديمغرافية للمستثمرين على قرار الاستثمار، حيث توصلت الى

وجود تأثير لتلك الخصائص، وخاصة خبرة ومستوى تأهيل المستثمر على قرار الاستثمار، ومن ثم كان من الأهمية دراسة أثر تلك الخصائص على العلاقة بين الإفصاح عن هيكل الرقابة الداخلية وقرار الاستثمار بالأسهم في مصر.

كما تناولت بعض التشريعات والدراسات السابقة (PCAOB,2004;2007; IFAC,2008; Hermanson &Ye, 2009 Kinney & Shepardson ,2011; , Wang, 2015) أهمية دور مراقب الحسابات في التوكيد على تقرير الإدارة عن هيكل الرقابة الداخلية، وقامت بعض التشريعات في بعض الدول (ساربانيس أوكسلي الامريكى ونظيرة الصينى واليابانى) بالزام الشركات المقيدة بالبورصة لتلك الدول بتكليف مراقب الحسابات بالتقرير عن وابداء استنتاج مهني عن تقرير الإدارة عن الرقابة الداخلية ، إلا أن الدراسات حتى الآن لم تحسم مدى جدوى ذلك التقرير ومدى أهميته للمستثمرين ومدى تأثيره على قرار الاستثمار بالأسهم، ومن هنا تظهر أهمية البحث في اختبار مدى جدوى تقرير توكيد مراقب الحسابات على تقرير الإدارة عن هيكل الرقابة الداخلية، وما إذا كان نوع الاستنتاج الذى يقدمه مراقب الحسابات عن تقرير الإدارة عن هيكل الرقابة الداخلية قد يؤدي الى اختلاف ردود افعال المستثمرين اتجاه قرار الاستثمار بأسهم الشركات.

وفي مصر، يتضح عدم وجود تقنين للإفصاح عن الرقابة الداخلية أو قيام مراقب الحسابات بالتوكيد على ذلك الإفصاح. فلا توجد أية معايير محاسبية أو معايير مراجعة مصرفية تناولت ذلك الإفصاح بصورة مباشرة ، وأنه ما زال الإفصاح عن هيكل الرقابة الداخلية في مصر اختياريا (وإن حدث سيكون ضمن مرفقات القوائم المالية). ويقوم مراقب الحسابات فقط بتقييم الرقابة الداخلية لتحديد خطر الرقابة في سياق نموذج خطر المراجعة عند قيامه بمراجعة الحسابات كنموذج توكيدي تقليدي . كما لا توجد أية متطلبات من سوق رأس المال المصرية للشركات المقيدة بالبورصة بتقديم هذا النوع من الإفصاح . فهل إذا أفصحت الشركات المقيدة بالبورصة المصرية عن هيكل الرقابة الداخلية وقام مراقب الحسابات بالتوكيد على هذا الإفصاح سيؤثر ذلك على قرار الاستثمار بأسهم هذه الشركات، هذا ما سيجيب عنه البحث الحالي نظريا وتجريبياً.

٢ - مشكلة البحث

بالرغم من أهمية التقرير عن الرقابة الداخلية والتوكيد على ذلك التقرير من قبل مراقب الحسابات الا انه لم يحظ بالاهتمام الكاف من قبل التشريعات والقوانين والمعايير وقواعد القيد والشطب في البورصة المصرية ، وأيضا الدراسات المصرية .فقد تناولت العديد من الدراسات في البيئة المصرية

(سعد الدين، ٢٠٠٨، السواح، ٢٠٠٨، خليل، ٢٠١٢) الرقابة الداخلية من حيث أهميتها وتأثيرها على بعض المؤشرات المحاسبية، إلا إنها لم تتناول، بشكل كاف، أثر الإفصاح عن هيكل الرقابة الداخلية والتوكيد على ذلك الإفصاح من قبل مراقب الحسابات على قرار الاستثمار بأسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. لذلك تتمحور مشكلة البحث في الإجابة على الأسئلة التالية :

ما المقصود بهيكل الرقابة الداخلية الرقابة الداخلية من منظور الإصدارات المهنية والدراسات السابقة؟ وكيف ولماذا يجب أن تقوم الشركات المقيدة بالبورصة بالإفصاح عن هيكل الرقابة الداخلية؟ وما محتوى مردود هذا الإفصاح على قرار الاستثمار بأسهم هذه الشركات؟ وما هو التوكيد المهني على هذا الإفصاح بواسطة مراقب حسابات الشركة؟ وما هو مردود هذا التوكيد على قرار الاستثمار بأسهم الشركات المقيدة بالبورصة؟ وما هي المتغيرات المعدلة للعلاقتين محل الدراسة؟ وهل يوجد دليل تجريبي على هاتين العلاقتين في بيئة الاعمال والممارسة المهنية في مصر؟ وإن وجد فما دلالاته المهنية؟

٣- هدف البحث

يستهدف البحث دراسة واختبار أثر الإفصاح عن هيكل الرقابة الداخلية على قرار الاستثمار بأسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، وأثر التوكيد المهني^(١) على ذلك الإفصاح على هذا القرار، بالإضافة لدراسة أثر بعض الخصائص الديمغرافية (مستوى تأهيل وخبرة المستثمر) ونوع استنتاج مراقب الحسابات على العلاقتين السابقتين.

٤- أهمية ودوافع البحث

يكتسب البحث أهميته الأكاديمية من أهمية الرقابة الداخلية. ويسعى البحث إلى مواكبة البحث المحاسبي في الدول المتقدمة في هذا المجال، وكذا التغلب على ندرة الدراسات المحاسبية، التي تناولت العلاقة بين الإفصاح عن هيكل الرقابة الداخلية وقرار الاستثمار بأسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. كما تتمثل أهمية البحث العملية في محاولة تقديم مقترح عن تقرير الإدارة عن هيكل الرقابة الداخلية مشتق من الإصدارات والدراسات السابقة واختبار أثر الإفصاح عنه على قرار الاستثمار بالاسهم. بالإضافة الى تقديم الباحث لتقرير توكيد على إفصاح الإدارة عن

(١) يستخدم مجلس معايير المراجعة والتوكيد المهني الدولي IAASB مصطلح توكيد Assurance بينما يستخدم كل من AICPA و PCAOB مصطلح التصديق Attestation

هيكل الرقابة الداخلية تم اشتقاقه من معيار التوكيد الدولي والمصرى ومعايير التصديق الأمريكية ذات الصلة . ومن أهم دوافع البحث التغلب على ندرة الدراسات المحاسبية المصرية فى هذا المجال من جهة ، ومحاولة تقديم ارشادات للجهات المهنية والتشريعية وهيئة الرقابة المالية والبورصة المصرية بشأن الإفصاح عن هيكل الرقابة الداخلية والتوكيد على ذلك الإفصاح للمستثمرين، من جهة أخرى.

٥ - حدود البحث

يركز البحث بصفة أساسية على دراسة واختبار العلاقة بين الإفصاح عن هيكل الرقابة الداخلية وقرار الاستثمار بأسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، وأيضاً أثر التوكيد على ذلك النوع من الإفصاح على هذا القرار . ويركز البحث على دراسة بعض خصائص المستثمر (مستوى التأهيل والخبرة) على العلاقة الأولى محل الدراسة، وبالتالي يخرج عن حدود البحث الخصائص الأخرى للمستثمر (مثل النوع، الجنسية). كما يقتصر البحث على حالة أن موفر خدمة التوكيد على تقرير الإدارة عن هيكل الرقابة الداخلية هو نفسه مراقب حسابات الشركة، ويخرج عنه خلاف ذلك (ان يكون مراقب حسابات آخر أو غير محاسب بالمرّة). كما يخرج عن نطاق البحث تقرير الإدارة عن فعالية الرقابة الداخلية بخلاف التقارير المالية (مثل كفاءة وفعالية العمليات) والتوكيد المهني على ذلك الإفصاح .وأخيراً، فإن قابلية نتائج البحث للتعميم مشروطة بضوابط منهجيته المستخدمه فى اختبار فروضة، وخاصة اختيار عينة البحث.

٦ - خطة البحث

لتحقيق هدف البحث ومعالجة مشكلته بصورة منطقية ، وفى ضوء حدوده، سوف يستكمل كالتالى:

- ١-٦ هيكل الرقابة الداخلية والإفصاح عنه من المنظورين المهني والأكاديمي
- ٢-٦ تحليل العلاقة بين إفصاح الشركات المقيدة بالبورصة عن هيكل الرقابة الداخلية وقرار الاستثمار بالأسهم واشتقاق الفرض الأول وفرعياته
- ٣-٦ توكيد مراقب الحسابات على إفصاح الشركات عن هيكل الرقابة الداخلية كخدمة مهنية غير تقليدية متكاملة
- ٤-٦ تحليل العلاقة بين توكيد مراقب الحسابات على إفصاح الشركات عن هيكل الرقابة الداخلية وقرار الاستثمار بالأسهم واشتقاق الفرض الثانى وفرعياته

٥-٦ منهجية البحث

٦-٦ النتائج والتوصيات ومجالات البحث المقترحة.

٦-١ هيكل الرقابة الداخلية والإفصاح عنه من المنظورين المهني والأكاديمي

حظيت الرقابة الداخلية، والتقارير عنها بقدر كبير من الاهتمام من جانب الأدبيات المحاسبية والمهتمين بمهنة المحاسبة، والهيئات التشريعية والتنظيمية (Hossain et al., 1995; McMullen et al., 1996) ويُعد تقرير لجنة المنظمات الراعية COSO والصادر عام ١٩٩٢ بعنوان "الإطار المتكامل للرقابة الداخلية" هو الإطار الرائد في مجال الرقابة الداخلية، حيث تبنته العديد من الجهات المهنية على مستوى العالم. وقد عرف هذا الإطار الرقابة الداخلية بأنها "عملية تتأثر بالعديد من الأطراف المتمثلة في مجلس الإدارة والإدارة والأفراد الآخرين في الشركة، ويتم تصميمها لتوفير توكيد معقول بشأن كفاءة وفعالية العمليات التشغيلية وإمكانية الاعتماد على عملية إعداد التقارير المالية والالتزام بالقوانين واللوائح ذات الصلة". (COSO, 1992, p3)

ونظراً للتغيرات المتلاحقة في بيئة الأعمال أصدر AICPA في ١٤ مايو ٢٠١٣ الإطار المتكامل المتطور للرقابة الداخلية (Updated Internal Control-Integrated Framework) وما يتعلق به من إصدارات إرشادية والمتمثلة في أدوات توضيحية لتقييم مدى فعالية هيكل الرقابة الداخلية، ولقد أبقى هذا الإطار المتطور على التعريف الأساسي للرقابة الداخلية إلا أن هناك اختلافاً في أهداف الرقابة الداخلية في هذا التعريف، خاصة في فئة إعداد التقارير المالية، فلقد وسع الإطار المتطور هذا الهدف ليشمل التقارير المالية الداخلية والخارجية والتقارير غير المالية الداخلية والخارجية (سعيد، ٢٠١٤).

وينكون الهيكل المتكامل للرقابة الداخلية وفقاً لتقرير (COSO, 1992; 2013) من خمسة مكونات متكاملة مع بعضها البعض وسبعة عشر مبدأ وذلك على النحو التالي (Burns & Herrygers, 2014؛ سعيد، ٢٠١٤)

- **بيئة الرقابة:** تمثل بيئة الرقابة الأساس للرقابة الداخلية في المنشأة وتؤثر على الوعي الرقابي وهي الأساس لكل مكونات الرقابة الداخلية، وتتكون من خمسة مبادئ؛ الالتزام بالنزاهة والقيم الأخلاقية، وممارسة المسؤولية الإشرافية، وإنشاء الهيكل التنظيمي وتحديد السلطة والمسؤولية، والالتزام بالكفاءة، والالتزام بالمساءلة.

- **عملية تقييم المخاطر:** يجب أن تخضع كافة مكونات الرقابة الداخلية بدءاً من بيئة الرقابة حتى المتابعة لتقييم المخاطر التي تتضمنها، لأن الإدارة تقوم بتقييم المخاطر كجزء من تصميم وتشغيل هيكل الرقابة الداخلية للحد من الأخطاء والمخالفات. ويتكون هذا المكون من أربعة مبادئ؛ تحديد الأهداف المناسبة، وتحديد وتحليل المخاطر، وتقييم مخاطر الغش، وتحديد وتحليل التغيرات المهمة.

- **أنشطة الرقابة:** يطلق عليها إجراءات الرقابة، وتمثل السياسات والإجراءات التي تحددها الإدارة لتحقيق أهداف الوحدة الاقتصادية. وتتكون من ثلاثة مبادئ؛ اختيار وتطوير أنشطة الرقابة، واختيار وتطوير الرقابات العامة على التكنولوجيا، والسياسات والإجراءات.

- **المعلومات والاتصال:** يتطلب وجود هيكل رقابة داخلية فعال وجود أنظمة معلومات يعتمد عليها وتغطي كامل نشاطات الوحدة الاقتصادية، وكذلك وجود قنوات اتصال فعالة للتأكد من أن كافة الموظفين يفهمون ويلتزمون بشكل كامل بالسياسات والإجراءات الرقابية ذات الصلة بعملهم ومسئولياتهم ضمن النظام، وأن الاتصال الفعال يجب أن يكون مفتوحاً بكافة الاتجاهات، وأن يسري من خلال المنشأة عبر مكوناتها وهيكلها، وأن تتوفر للعاملين وسيلة لتوصيل المعلومات الهامة إلى المستويات الأعلى وأن يكون هناك اتصال مفتوح مع الأطراف الخارجية. وتتكون من ثلاثة مبادئ؛ استخدام المعلومات ذات الصلة، وتوصيلها للأطراف الداخلية، وتوصيلها للأطراف الخارجية.

- **أنشطة المتابعة:** تتعلق أنشطة المتابعة بالتقييم المستمر، أو التقييم المنفصل، أو مزيج منهما لجودة أداء الرقابة الداخلية، وتقوم به الإدارة لتحديد مدى تنفيذ الرقابة في ضوء التصميم الموضوع لها، وتحديد إمكانية تعديلها بما يتلاءم مع التغيير في الظروف المحيطة. وتتكون أنشطة المتابعة من مبدئين؛ إجراء التقييمات المستمرة و/ أو التقييمات المنفصلة، وتقييم وتوصيل أوجه القصور في الرقابة الداخلية.

وبالنسبة لأهم الإصدارات والمتطلبات الخاصة بالتقرير عن هيكل الرقابة الداخلية، تشير دراسة (Thanh & Cheung, 2010) إلى وجود نظامين لحوكمة الشركات، نظام قائم على القواعد، والالزام، والآخر قائم على التفسير "comply-or-explain internal control regime". وأشارت الدراسة إلى أنه من ضمن الدول التي تنتمي للنظام الأول "comply" في الرقابة الداخلية

الولايات المتحدة واليابان وكندا ، ومن أمثلة الدول التي تتبنى تقارير الرقابة الداخلية وفقا لنظام التفسير "explain" المملكة المتحدة وبلجيكا وهولندا.

وتم تشريع التقرير عن هيكل الرقابة الداخلية في الولايات المتحدة الأمريكية في قانون ساربانيس أوكسلي اعتبارًا من عام ٢٠٠٢ في ٣٠ يوليو في أعقاب العديد من فضائح الشركات مثل (Enron & Worldcom). وأدخل هذا القانون تغييرات مهمة على العديد من جوانب عملية إعداد التقارير المالية، أهمها التقييم المطلوب من الإدارة للرقابة الداخلية للشركة (Ramos,2003). ويتطلب من الإدارة تقديم تقارير ربع سنوية وسنوية حول فعالية بعض جوانب الرقابة الداخلية التي يتم تقديمها في قسمين مهمين: القسم ٣٠٢ و ٤٠٤ من (SOX).

وفي المملكة المتحدة ، في ١٩٩٤ ، شكل مجمع المحاسبين القانونيين في إنجلترا وويلز مجموعة عمل لدراسة الرقابة الداخلية ونشر تقرير بعنوان "الرقابة الداخلية وإرشاد التقرير المالي لمديري الشركات المسجلة في المملكة المتحدة". وقد تضمن التقرير مقاييس مقترحة لتقييم فعالية الرقابة الداخلية بالإضافة إلى إطار عام للعناصر الأساسية لتقرير الإدارة عن الرقابة الداخلية ، كما يتطلب من الشركات المسجلة ان يتضمن تقاريرها السنوية تقرير عن هيكل الرقابة الداخلية .

وفي الصين، في أوائل عام ٢٠٠٦ ، أعلنت وزارة المالية الصينية (MOF) عن مجموعة جديدة من "المعايير المحاسبية الصينية (CAS)، والتي كانت مماثلة للمعايير الدولية للتقرير المالي (IFRS)، ويعتبر وجود رقابة داخلية فعالة من الأمور الضرورية لتنفيذ تلك المعايير بنجاح. وفي يونيو ٢٠٠٦ ، أصدرت بورصة شنغهاي (SSE) بالصين إرشادات للرقابة الداخلية للشركات المدرجة (المشار إليها فيما يلي بإرشادات ٢٠٠٦) والتي تتطلب من جميع الشركات المدرجة في (SSE) أن تنشئ رقابة داخلية جيدة، تضمن اكتمال ومعقولية وفعالية هيكل الرقابة الداخلية. وتعزيز موثوقية المعلومات التي يتم الإفصاح عنها. ومع ذلك، لا يوجد حد أدنى أو متطلبات تفصيلية بما يجب أن يحتويه التقرير عن الرقابة الداخلية (IC) في ذلك الوقت.

وفي مايو ٢٠٠٨ ، صدر إطار معيار الرقابة الداخلية للمؤسسات في الصين (Enterprise Internal Control Standard Framework). ووفقًا لهذا المعيار يجب على الشركات المدرجة في البورصة عمل تقييم للـ IC كجزءًا من مكافأة الإدارة وتقييم أدائها ، وإجراء تقييم ذاتي للـ IC بانتظام (ولكن ليس من الضروري الإفصاح عن هذه التقييم الذاتي). وفي عام ٢٠١٠ ، أصدرت لجنة تنظيم سوق رأس المال بالصين (CSRC) TheChina Security Regulatory

Committee عدة مبادئ توجيهية أخرى لتنفيذ ذلك المعيار. وتتضمن الإفصاح عن أوجه الضعف / أوجه القصور في الرقابة إذا وجد. وفي عام ٢٠١٠، كلفت لجنة (CSRC) جميع الشركات المدرجة بالإفصاح عن تقييمها الذاتي للامتثال لتصديق مراقب الحسابات وذلك اعتباراً من عام ٢٠١٢. وتجدر الإشارة إلى أن الإفصاح الإلزامي للتقييم الذاتي للرقابة الداخلية لجميع الشركات المدرجة في البورصة لم تبدأ في الصين حتى عام ٢٠١٢ (Lou, 2017).

وفي سويسرا، نظراً للتغيرات في ميثاق الالتزام السويسري (Swiss Code of Obligation)، تلتزم الشركات السويسرية المدرجة والشركات ذات الأهمية الاقتصادية بتنفيذ والحفاظ على ICS على التقارير السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٠٨. ووفقاً للمادة (٨٢٧a) من هذا الميثاق، فإن الشركات التي تخضع للمراجعة الخارجية مطلوبة منها إثبات وجود ICS مرتبط بامكانية الاعتماد على التقرير المالي. بمعنى آخر، يقدم مراقب الحسابات فقط تعليقات على وجود ICS فيما يتعلق بموثوقية التقارير المالية (Rautenstrauch&Hunziker2011; Hunziker,2013).

وفي هولندا، يعد الميثاق الهولندي الحالي "مبادئ الحوكمة الجيدة وأحكام أفضل الممارسات" لعام ٢٠٠٨، هو أيضاً نهج قائم على المبادئ (التفسير). ومع ذلك، فهو ميثاق صارم، لأنه يتطلب من مجلس إدارة الشركات تقديم وصف لتصميم هيكل الرقابة الداخلية بالإضافة إلى التقرير عن فعاليته خلال السنة المالية في التقرير السنوي. فيجب على مجلس الإدارة الإفصاح عن فعالية هيكل الرقابة الداخلية (Van de Poel & Vanstraelen, 2009)

ويخلص الباحث مما سبق إلى أن التقرير عن هيكل الرقابة الداخلية مقنن وملزم من قبل بعض التشريعات في بعض البلدان (مثل، الولايات المتحدة الأمريكية، والصين، واليابان). وبشكل عام، في كثير من البلدان في جميع أنحاء العالم يكفي أن تقوم الإدارة اختياريًا بمجرد وصف لهيكل الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر في الشركة في التقرير السنوي دون تقديم تقرير عن فعالية هذه الهياكل.

وفي مصر اصدر مجلس إدارة الهيئة العامة لسوق المال في مصر (في ذلك الوقت) قرار رقم (٠٣) لعام ٢٠٠٢م بشأن قواعد قيد الأوراق المالية ببورصتي الأوراق المالية بالقاهرة والإسكندرية، حيث ذكرت المادة (٧) في هذا القرار بأنه يجب إن يكون لكل شركة مقيدة لها أوراق مالية بجدول البورصة لجنة للمراجعة يختارها مجلس إدارة الشركة ولا يقل عدد أعضائها عن ثلاثة من المشهود لهم بالكفاءة والخبرة في مجال عمل الشركة من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين و برئاسة

أحدهم، وإذا لم يتوفر لدى الشركة عدد كاف منهم يتم استكمال عضوية اللجنة من ذوي الخبرة وتقوم اللجنة بإعمالها بصفة مستقلة عن إدارة الشركة، وتقدم للجنة لمجلس إدارة الشركة تقريراً شهرياً عن أعمالها تتضمن مقترحاتها وتوصياتها بعد إن قامت بفحص ومراجعة إجراءات الرقابة الداخلية في الشركة (خبر، ٢٠٠٩) .

أما بشأن محتوى تقرير الإدارة عن الرقابة الداخلية فقد تناولت قلة من الدراسات تقرير الرقابة الداخلية وما يجب أن يتضمنه ، ووفقاً لمتطلبات (SOX 404) يجب أن يتضمن تقرير الإدارة عن هيكل الرقابة الداخلية ما يلي: (Tan &YO,2016;SEC, 2003)

(أ). بيان بمسؤولية الإدارة عن إنشاء والحفاظ على الرقابة الداخلية الكافية على التقارير المالية للشركة، (ب). بيان يحدد الإطار المستخدم من قبل الإدارة لإجراء التقييم المطلوب لفعالية هيكل الرقابة الداخلية للشركة على التقارير المالية، (ج). تقييم الإدارة لفعالية هيكل الرقابة الداخلية للشركة على إعداد التقارير المالية اعتباراً من نهاية آخر سنة مالية للشركة، بما في ذلك بيان ما إذا كانت الرقابة الداخلية للشركة على التقارير المالية فعالة أم لا. ويجب أن يشمل التقييم الإفصاح عن أي أوجه ضعف جوهرية^(١) في الرقابة الداخلية للشركة على التقارير المالية التي تحددها الإدارة. ولا يجوز للإدارة أن تستنتج أن الرقابة الداخلية للشركة على التقارير المالية فعالة إذا كان هناك واحد أو أكثر من أوجه الضعف الجوهرية في الرقابة الداخلية للشركة على التقارير المالية ، د. بيان بأن مراقب الحساب الذي راجع القوائم المالية المدرجة في التقرير السنوي أصدر تقرير تصديق على تقييم الإدارة للرقابة الداخلية على التقارير المالية. كما حدد المعيار رقم ٢ (AS2,2004) الصادر من PCAOB مسؤولية الإدارة بشأن تقييمها للرقابة الداخلية موضحاً أن تلك المسؤولية يجب أن تتضمن قبول الإدارة للمسؤولية الخاصة بفعالية الرقابة الداخلية على التقرير المالي، وتقييم فعالية الرقابة الداخلية باستخدام معايير رقابية ملائمة مثل COSO، تدعيم التقييم بدليل اثبات، وتقديم تقييم مكتوب عن فعالية هيكل الرقابة الداخلية.

(١) يحدث قصور في الرقابة الداخلية control deficiency عندما يتم تصميم أو تشغيل الرقابة الداخلية بطريقة لا تسمح للإدارة أو الموظفين في الحالات الطبيعية بأن يتم أداء وظائفهم المحددة أ عندما لا تمنع أو تكتشف أو تصحح التحريفات في الوقت المناسب. ويمثل الضعف الجوهرى martial weakens في دمج وجه أو أكثر من أوجه قصور الرقابة الداخلية للدرجة التي تؤدي الى وجود احتمال معقول ان التحريفات الجوهرية في القوائم المالية لا يمكن منعها أو اكتشافها أو تصحيحها في الوقت المناسب . أما أوجه القصور الجوهرى significant deficiency دمج وجه أو أكثر من أوجه القصور الجوهرى وتكون اقل شدة من الضعف الجوهرى

كما انتقدت بعض الدراسات (Hunziker, 2013؛ حسين وآخرون، ٢٠٠٦) مع المتطلبات السابقة مؤكدة امكانية تغيير فعالية هيكل الرقابة الداخلية نتيجة تغير الظروف وعدم ضمان استمرارية تلك الفعالية في المستقبل ومن ثم يجب أن يتضمن تقرير الإدارة عن هيكل الرقابة الداخلية فقرة عن الحدود المتلازمة^(١).

ويخلص الباحث مما سبق إلى أن التقرير عن هيكل الرقابة الداخلية يعتبر إفصاحاً اختيارياً في معظم دول العالم ، وأنه في الغالب إفصاح غير مالي ، ويعتبر أحد مرفقات القوائم المالية. ويتضمن تقرير الإدارة عن هيكل الرقابة الداخلية العناصر التالية:

- الأطراف الموجه لهم التقرير
- مسئولية الإدارة عن وجود هيكل رقابة فعال في الشركة ، وبيان عن أهداف هذا الهيكل ومكوناته وعناصره
- الإشارة إلى دور لجان المراجعة والمراجعة الداخلية في تقييم ومتابعة الرقابة الداخلية للشركة
- الإشارة إلى المعايير المستخدمة من قبل الإدارة في تقييم الرقابة الداخلية
- الإشارة الحدود المتلازمة للرقابة الداخلية
- الإشارة عن تقييم الإدارة للرقابة الداخلية والقائم بعملية التقييم

٦-٢ تحليل العلاقة بين إفصاح الشركات المقيدة بالبورصة عن هيكل الرقابة الداخلية وقرار الاستثمار بالأسهم واشتقاق الفرض الأول وفرعياته

الاستثمار هو وضع الأموال في الوقت الحالي على أمل تحقيق أرباح في المستقبل. ويلعب قرار الاستثمار دوراً هاماً في الحصول على أفضل عائد وتجنب الخسائر. ويعرف قرار الاستثمار بأنه العمل الذي سينتج عنه فائدة/ أعلى الفوائد المتوقعة. ويحتاج المستثمرون في اتخاذ القرارات إلى معلومات مهمة كقاعدة لتحديد خيارات الاستثمار، ومن بين تلك المعلومات ما يخص حالة الرقابة الداخلية بالشركة (Puspitaningtyas, 2013; Shahzad et al.,2013; Fachrudin & Fachrudin).

(١) يرتبط هيكل الرقابة الداخلية باوجه قصور متلازمة Inherent Limitation of Internal Control Structure نتيجة عدم سلامة الاحكام المهنية التي يصدرها العنصر البشري عند اتخاذ القرارات المختلفة ، اعتبارات التكلفة والمنفعة ، التي تأخذها الإدارة في حساباتها عند تصميمها لهيكل الرقابة الداخلية ، ما يرتبكه العنصر البشري من أخطاء ، امكانية حدوث تواطؤ بين فردين أو أكثر من العاملين بالشركة ، امكانية تخطي الإدارة لاجراءات الرقابة الداخلية (على وآخرون، ٢٠١٧)

وقد تناولت العديد من الدراسات (Hunziker,2013;Deumes, 2004 ; Skinner, 1994) محفزات وأهمية الإفصاح عن هيكل الرقابة الداخلية . فتشير دراسة (Skinner, 1994) إلى أن أحد الأسباب الرئيسية لإفصاح الشركات عن هيكل الرقابة الداخلية هو تقليل عدم اليقين لدى مستخدمي القوائم المالية فيما يتعلق بجودة التقارير المالية. وتشير دراسة (Deumes, 2004) إلى أن التقرير عن الرقابة الداخلية يعمل على تحسين جودة التقارير المالية وتقليل مشاكل الحوكمة. وتوصلت دراسة (Hunziker,2013) إلى وجود أربع خصائص خاصة بالشركة مستمدة من نظرية الوكالة، تفسر بشكل كبير التباين في مستوى الإفصاح الاختياري عن الرقابة الداخلية ، مثل ملكية الإدارة، وملكية حملة الأسهم، وحجم المجلس، والرافعة المالية

كما أوضحت بعض الدراسات (Agyei – Mensah,2016; Mensah et al.,2003); علاقة بين الحوكمة والرقابة الداخلية. فيمثل تقديم المعلومات حول الرقابة الداخلية جزءاً من الحوكمة الرشيدة. ويمكن رؤية التطبيق الناجح للحوكمة الجيدة من خلال هيكل الرقابة الداخلية الذي يتم الإفصاح عنه بشفافية .

ومن ناحية اخرى تناولت مجموعة من الدراسات (Mcenroe, 2006; Zhou, 2008; Altamuro &Beatty, 2010) أثر جودة الرقابة الداخلية، مفاصة بتقرير الادارة عن هيكل الرقابة الداخلية، على جودة التقرير المالي، وذلك من خلال مجموعة من المؤشرات (إدارة الأرباح ، التحفظ المحاسبي ، المستحقات ، كفاءة الاستثمار ،....) التي تؤثر على جودة التقرير

بالنسبة لتأثير الإفصاح عن الرقابة الداخلية على إدارة الأرباح، قامت دراسة (Mcenroe, 2006) باستطلاع آراء المسؤولين الماليين وشركاء المراجعة ، ووجدت أنهم يدركون فعالية SOX في الحد من إدارة الأرباح. ووجد (Zhou,2008) أن الشركات التي قامت بالتقرير كانت أكثر تحفظاً والمشاركة في إدارة أرباح أقل في فترة ما بعد SOX. وخلصت دراسة (Altamuro & Beatty, 2010) إلى أن تقرير الإدارة حول فعالية الرقابة الداخلية يحسن من جودة أرباح البنوك. وفي الصين، اختبرت دراسة (Leng & Li,2011) العلاقة بين الإفصاح عن الرقابة الداخلية وجودة الأرباح . ووجدت الدراسة علاقة إيجابية بينهما

بينما ركزت بعض الدراسات (Järvinen et al.,2016; Petruska et al.,2016) على اختبار ما إذا كان إفصاح الشركات عن أوجه الضعف الجوهرية في الرقابة الداخلية يرتبط بممارسات إدارة الأرباح الحقيقية. وتوصلت إلى أن الشركات التي تقوم بالتقرير عن أوجه ضعف

في IC في إطار (404) SOX تقوم بالمزيد من التلاعب بالأنشطة الحقيقية مقارنة بالشركات التي تتمتع بميزة وجود IC الفعالة. وتؤكد دراسة (Donelson et al., 2017) أن الإفصاح عن وجود أوجه ضعف في IC يزيد من احتمال الكشف عن الاحتيال في المستقبل. وفي اندونيسيا، خلصت دراسة (Mukhlisin & Anissa, 2018) إلى أن الإفصاح عن الرقابة الداخلية يؤثر سلبًا على التقارير المالية الاحتياطية.

وبشأن مدى تأثير الإفصاح عن الرقابة الداخلية على المستحقات، وجدت دراسة (Zhou 2008)، أن تصديق الإدارة وفقا للقسم (302) من SOX مرتبطة سلبًا بالمستحقات التقديرية. وأكدت دراسة (Cohen et al., 2008) أن المستحقات التقديرية المطلقة قد انخفضت بعد اصدار قانون (SOX) في عام 2002. وبالمثل وجدت دراسة (Iliev, 2010) علاقة سلبية بين الشركات التي لديها تقارير إدارة على الرقابة الداخلية (ICFR) بموجب المادة (404) من SOX والمستحقات التقديرية.

أما بالنسبة للتأثير على مشكلة عدم تماثل المعلومات، تناولت دراسة (Mukhlisin & Anissa, 2018) أثر الإفصاح عن الرقابة الداخلية على عدم تماثل المعلومات، وتوصلت الدراسة إلى حاجة المستثمرين إلى معلومات إضافية، بالإضافة إلى البيانات المالية، يمكن أن تقلل من عدم تماثل المعلومات، ومن هذه المعلومات الإفصاح عن هيكل الرقابة الداخلية.

بينما كانت هناك وجهة نظر أخرى لدراسة (Wu & Tuttle, 2014) حيث أشارت إلى أنه بالرغم من أن هناك قيمة في تقرير الادارة المنفصل عن الرقابة الداخلية . فهناك أيضا مشاكل في إنشاء تقرير الرقابة الداخلية هذا بواسطة الإدارة والتصديق عليه من قبل مراقب الحسابات، لأن هذه الإفصاحات يمكن أن تؤثر على تكلفة التقارير وأيضًا قد تؤخر من إصدار القوائم المالية (SEC, 2006، Ettredge et al., 2006)

ويخلص الباحث مما سبق إلى أن أغلبية الدراسات السابقة تؤكد على وجود تأثير إيجابي للإفصاح عن الرقابة الداخلية على جودة التقرير المالي إما بصورة مباشرة، أو بصورة غير مباشرة من خلال مجموعة من المؤشرات، التي تصب في جودة التقرير المالي، وذلك من خلال مؤشرات جودة الأرباح، أو التقليل من إدارة الأرباح الانتهازية، أو الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات.

أما بالنسبة لتأثير الإفصاح عن الرقابة الداخلية على سوق رأس المال، تناولت مجموعة من الدراسات (Ashbaugh-Cheng et al., 2013 ; De Franco et al., 2005) ; (Skaife et al., 2007) أثر الإفصاح عن أوجه الضعف الجوهري للرقابة الداخلية على سوق المال وأسعار أسهم الشركة، حيث وجدت الدراسات ردود فعل سلبية في السوق للتقرير عن أوجه الضعف الجوهري. فوجدت دراسة (Kim & Park, 2009) دليلاً على أن الشركات التي تعاني من تقلبات كبيرة في عوائد الأسهم تفصح عن مشكلات في الرقابة الداخلية. كما توثق دراسة (Hammersley et al., 2008) وجود رد فعل سلبي لسعر السهم نتيجة الإفصاح عن أوجه الضعف الجوهري في الرقابة الداخلية.

واختلفت دراسة (Cheng et al., 2013) عن الدراسات السابقة في محاولة دراسة سلوك الاستثمار لعينة من الشركات التي قامت بالإفصاح عن أوجه القصور في IC بموجب SOX (302,404)، ووجدت أن كفاءة استثمار الشركات تحسنت بشكل ملحوظ بعد هذا الإفصاح. وبالمثل، تشير دراسة (Sun, 2016) إلى أن الشركات ذات الآراء المعاكسة في الرقابة الداخلية وفقاً لمتطلبات (404) SOX، مما يشير إلى انخفاض جودة IC، تتصف أنها أقل استثمار من الشركات الأخرى. وبعد علاج الشركة لأوجه قصور IC، يزيد استثمار تلك الشركات. وقامت دراسة (Bolton et al., 2016) باستكشاف ردود الفعل السلبية للإفصاح عن أوجه ضعف IC في سوق رأس المال. ووجدت أن الشركات التي تعاني من قصور في IC تنخفض أسعار أسهمها.

ويخلص الباحث مما سبق إلى اتفاق معظم الدراسات السابقة بشأن وجود محتوى معلوماتي للإفصاح عن هيكل الرقابة الداخلية، حيث أن هناك تأثير لتقرير الرقابة الداخلية عن وجود أوجه قصور جوهري على سوق رأس المال. كما يخلص الباحث إلى أن معظم الدراسات التي تناولت المحتوى المعلوماتي لتقرير الرقابة الداخلية تمت في بيئه تتسم بسوق رأس مال قوى وحماية للمستثمر.

أما بالنسبة لدراسة أثر التقرير عن الرقابة الداخلية على رغبة المستثمرين في الاستثمار في أسهم الشركات، فهناك قلة من الدراسات التي تعرضت لهذا الأمر، فاختبرت دراسة (Asare & Wright, 2012) معتقدات المحللين الماليين وتوصياتهم المتعلقة بتقارير الرقابة الداخلية. وخلصت الدراسة إلى أن المحللين الماليين الذين حصلوا على تقارير الرقابة الداخلية مع أوجه ضعف على مستوى الوحدة، مقارنة بالتقارير المقدمة مع أوجه ضعف محددة في حسابا، كانت لديهم

ثقة أقل في كل من القوائم المالية، وتقرير المراجعة على القوائم المالية ، وقوة الرقابة الداخلية. ولديهم أيضا تقييمات أعلى لمخاطر الاستثمار وتوصيات أسهم غير مواتية. كما وجدت دراسة (Shelton & Whittington, 2008) أن وجود تقييم سلبي للرقابة الداخلية يؤثر على المستثمرين، حيث يقومون بتقييم مخاطر الشركة بدرجة أعلى ، وعدم الرغبة في الاستثمار في هذه الشركات. واختلفت دراسة (Church & Schneider, 2016) عن الدراستين السابقتين في اختبار رد فعل المستثمرين بشأن التقرير السنوي وربع السنوي عن الرقابة الداخلية من خلال دراسة تجريبية على عينة من المستثمرين . وخلصت الدراسة إلى وجود تأثير سلبي على المستثمرين مع الإفصاح عن وجود أوجه ضعف جوهرى فى الرقابة الداخلية . وانخفاض استثمار المشاركون في الشركة عندما تكون الرقابة الداخلية غير فعالة. بينما لا يتفاعل المستثمرون سلبيًا مع الإفصاح عن وجود قصور في ظل الإفصاح عن وجود رقابة فعالة في نفس الوقت.

وفي مصر، ركزت دراسة (مؤمن، ٢٠١٤) على الأثر السلبي لإفصاح الشركات عن الرقابة الداخلية وخاصة في حالة وجود أوجه قصور جوهرى فى الرقابة الداخلية. وقد خلص الباحث، من خلال دراسة ميدانية على عينة من المستثمرين، ومانحى الائتمان ، والمدراء الماليين، إلى وجود علاقة طردية بين الإفصاح عن أوجه القصور المادى فى الرقابة الداخلية وتكلفة الديون.

ويخلص الباحث مما سبق إلى أن الإفصاح عن هيكل الرقابة الداخلية من الموضوعات التي تهم العديد من الأطراف مثل الهيئات التنظيمية والتشريعية، والباحثين، ومراقبى الحسابات، وإدارت الشركات، ومستخدمى القوائم المالية. وأن الإفصاح عن هيكل الرقابة الداخلية له تأثير على العديد من قرارات مستخدمى القوائم المالية، وذلك لما له من أهمية فى التأثير على جودة تقارير الشركة والذي بدوره يحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات وعدم التأكد فى سوق رأس المال. كما تتفق العديد من الدراسات السابقة على وجود رد فعل سلبي للسوق فى حالة الإفصاح عن أوجه ضعف جوهرى فى الرقابة الداخلية مما يؤكد على وجود محتوى معلوماتي للتقرير عن الرقابة الداخلية.

ويرى الباحث أن الإفصاح عن IC له تأثير على القرارات التي يتخذها المستثمرون من خلال عدة مقاييس بما في ذلك تكلفة رأس المال ،ردود فعل السوق (على سبيل المثال ، العوائد غير الطبيعية التراكمية) ، أسعار الأسهم، والقيمة المقدرة للأرباح والقيمة الدفترية لحقوق الملكية. وتتصف الدراسات، فى بيئة الممارسة المصرية، بالندرة فى هذا المجال، وان كان هناك قلة من تلك الدراسات ولكنها لم تتناول الإفصاح عن هيكل الرقابة الداخلية من وجهة نظر المستثمرين، ولم تحاول ان تقدم

دليلاً تجريبياً على مدى تأثير ذلك النوع من الإفصاح على قرار الإستثمار . وبناء على ماسبق يمكن اشتقاق الفرض الأول للبحث وفرعياته على النحو التالي:

H1: يؤثر الإفصاح عن هيكل الرقابة الداخلية على قرار الاستثمار بأسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية

وينتأثر قرار الاستثمار بعدة عوامل منها الخصائص الديمغرافية للمستثمر . وفي هذا الشأن أشارت دراسة (La et al ., 2018)، من خلال عمل استبيان على ٩٠٠٠ مستثمر فرد في الصين، إلى وجود تأثير معنوي للخصائص الديمغرافية للمستثمر على سلوكه الاستثماري، ومن بين تلك الخصائص خبرة المستثمر ، ومستوى تاهيله العلمي. بينما وجدت دراسة (Christanti & Mahastanti, 2011) من خلال الدليل التجريبي أن كل من مستوى التعليم والخبرة بالإستثمار يؤثر على قرار الإستثمار في الأسهم.

ويعتبر التعليم أحد العوامل المؤثرة في قرارات الاستثمار (Lutfi, 2010; Obamuyi, 2013; Lubis et al., 2013) فكلما ارتفع مستوى التعليم المتوقع ، فإن قرار الاستثمار سيعطي الرضا / الفائدة المتلى ، حيث يكون العائد على الإستثمار مؤشراً لتحسين أداء الاستثمار للمستثمرين. وأشار (Lutfi, 2010; Obamuyi, 2013) إلى ان مستثمرين بمستوى أعلى من التعليم لديهم المزيد من المعرفة والمهارات المفيدة في قرار الاستثمار . ووجد (Worden, 1999) أن كلما ارتفع مستوى التعليم كلما زاد تحمل المخاطر في قرارات استثمارات ، وعلى الرغم من أن دراسة (Kiran & Rao 2004) وجدت أنه كلما ارتفع مستوى تعليم المستثمر كان أكثر كرها للمخاطرة في قرار الاستثمار. وبالمثل خلصت دراسة (Christanti & Mahastanti., 2011) إلى أن مستويات التعليم التي تم تصنيفها على أنها عالية لا تجعل المستثمرين واثقين من تحديد ما هي العوامل الأكثر أهمية لاتخاذ قرار الاستثمار. كما أشارت دراسة (زغلول، ٢٠١٩) إلى ان كلما زاد مستوى التأهيل العلمي للمستثمر كلما زاد إدراكه لمحتوى التقرير. وخلصت في ذلك الشأن إلى وجود تأثير ايجابي للتأهيل العلمي للمستثمر على العلاقة بين التوكيد على تقرير الاعمال المتكامل وقرار الاستثمار

ويخلص الباحث مما سبق أن التأهيل العلمي للمستثمر من العوامل التي يجب أن تأخذ في الاعتبار عند دراسة قرار الاستثمار، ومن ثم قد يكون له دور هام كمتغير معدل في العلاقة بين

الافصاح عن الرقابة الداخلية وقرار الاستثمار ، وبناء على ما سبق يمكن اشتقاق الفرض الفرعى التالى

H1a: يختلف تأثير الإفصاح عن هيكل الرقابة الداخلية على قرار الاستثمار بأسهم

الشركات المقيدة بالبورصة المصرية باختلاف مستوى التأهيل العلمى للمستثمر

وتعتبر الخبرة هي أيضا واحدة من العوامل الشخصية التي تؤثر على قرار الاستثمار. فالمستثمرون الذين لديهم الكثير من الخبرة عادة ما يكون من السهل عليهم اختيار بديل معين عند تقييم عدد من الأسهم البديلة.. ووفقا لدراسة (Christanti & Mahastanti, 2011) هناك علاقة بين الخبرة فى الاستثمار فى الأسهم و قرار الاستثمار، وبالرغم من أن دراسة (Kusumawati, 2013) وجدت أن عامل الخبرة ليس له تأثير كبير بالنظر الى العوامل التي تأخذ في قرار الاستثمار . كما خلصت دراسة (Fachrudin & Fachrudin, 2016) الى عدم وجود تأثير مباشر معنوى للخبرة على قرار الاستثمار من قبل المستثمرين مدينة ميدان باندونسيا.

وقد انتهت بعض الدراسات (Holm & rikhardsson,2006; coram et al.,2009; Rana et al.,2014) إلى أن العلاقة بين الافصاح عن المعلومات غير المالية (معلومات اجتماعية و/ او بيئية) والتوكيد عليها و قرار الاستثمار تتأثر ايجابا بخبرة المستثمر. واستهدفت دراسة (Dong,2017) تجريبا بحث ما إذا كان المستثمرون غير المحترفين يعتمدون على المعلومات غير المالية التي تم التقرير عنها طوعاً (NFI) فى قرار الاستثمار والعوامل التي تؤثر على اعتمادهم على هذه المعلومات. وتشير نتائج التجربة إلى أن الإفصاح غير المالي يؤثر على المستثمرين ذوي الخبرة العالية (على المدى الطويل) أكثر من المستثمرين ذوي الخبرة المنخفضة (على المدى القصير). كما خلصت دراسة (زغلول، ٢٠١٩) الى وجود تأثير ايجابى لخبرة المستثمر على العلاقة بين التوكيد على تقرير الاعمال المتكامل وقرار الاستثمار.

بينما رأى البعض الاخرى (dilla et al., 2014; Hoang et al., 2017) عدم وجود تأثير معنوى للخبرة على العلاقة بين الافصاح عن المعلومات غير المالية وقرار الإستثمار

ويخلص الباحث مما سبق إلى اهتمام الدراسات السابقة بخبرة المستثمر كأحد العوامل التي يمكن أن تؤثر على قرار الاستثمار، وان هناك بعض الدراسات التي ايدت وجود تأثير لهذا العامل على العلاقة بين الافصاح وقرار الاستثمار، وان كانت الدراسات لم تعطى قدر من الاهتمام الكاف

لدراسة أثر خبرة المستثمر على العلاقة بين الإفصاح عن الرقابة الداخلية وقرار الاستثمار، وبناء على ذلك يمكن اشتقاق الفرض الفرعي الثاني على النحو التالي:

H1b: يختلف تأثير الإفصاح عن هيكل الرقابة الداخلية على قرار الاستثمار

بأسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية باختلاف مستوى خبرة المستثمر

٣-٦ توكيد مراقب الحسابات على إفصاح الشركات عن هيكل الرقابة الداخلية

كخدمة مهنية غير تقليدية متكاملة

سوف يتناول الباحث في هذه الجزئية التأصيل والتوصيف المهني لخدمة توكيد مراقب الحسابات على إفصاح الشركات عن هيكل الرقابة الداخلية ، وذلك على النحو التالي:

١-٣-٦ تأصيل التوكيد المهني على تقرير الإدارة عن هيكل الرقابة الداخلية

لاغراض مراجعة الرقابة الداخلية، اصدر الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC, 2009) معيار المراجعة الدولي رقم (٢٦٥) ويتعلق بتوفير ارشادات بتوصيل اوجه القصور الجوهرى فى الرقابة الداخلية التى حددها مراقب الحسابات اثناء عملية المراجعة. ولكن لم يركز المعيار على مراجعة الرقابة الداخلية كخدمة مستقلة لاغراض اعداد تقرير مستقل عن فعاليتها.

وبما أن (IFAC) يحدد خدمات التوكيد خارج مراجعة القوائم المالية في ثلاثة مجالات: (أ) المعلومات والبيانات ، على سبيل المثال ،التنبؤات والمعلومات غير المالية بما في ذلك التقارير البيئية والاجتماعية ؛ (ب) الأنظمة وأداء العمليات، مثل الكفاءة والجودة وإدارة المخاطر و شهادة ISO؛ (ج) وسلوك أصحاب المصلحة، على سبيل المثال، أخلاقيات وسلامة الأفراد ،الحوكمة وقواعد السلوك والامتثال القانوني (Knechel et al., 2006). وبالتالي يعتبر التوكيد(التصديق) على تقرير الرقابة الداخلية (ICAR) Internal control assurance reporting هو خدمة توكيدية في مجال الانظمة وأداء العمليات ، والذي يعتبر الاهتمام الرئيسي لهذه الدراسة. ومن ثم يتم تطبيق معيار التوكيد الدولي رقم (٣٠٠٠) على تلك الخدمة

وبشكل عام، تتكون خدمات التوكيد من نوعين: تلك التي تزيد من موثوقية المعلومات، وتلك التي تنطوي عليها وضع المعلومات في شكل أو سياق يسهل من عملية اتخاذ القرار (Shelton & Whittington, 2008). ويعتبر محور هذا البحث هو النوع الأول - خدمات المراجعة والتوكيد التي تنطوي على تعزيز موثوقية معلومات الشركات.

وبشكل رسمي، يتم تعريف تكليف التوكيد من قبل (IAASB, 2004) بأنه "التكليف الذى يعبر فيها الممارس عن استنتاج يهدف إلى تعزيز درجة ثقة المستخدمين المعنيين بخلاف الطرف المسؤول عن نتيجة تقييم أو قياس موضوع ما مقابل معايير".

وفى الولايات المتحدة الأمريكية، يتطلب القسم (٣٠٢) من قانون (SOX) من الإدارة أن تصدق على جودة الرقابة الداخلية للشركة على التقارير المالية (ICFR)، وينقسم القسم (٤٠٤) إلى القسم (٤٠٤أ) والذى يتطلب أن تتضمن استمارة التداول فى البورصة (10-k) تقرير لمراقب الحسابات عن فعالية الرقابة الداخلية للشركة على التقرير المالى ، اما القسم (٤٠٤ب) يتطلب من مراقب الحسابات التصديق على تقرير الإدارة عن تقييمها لهيكل الرقابة الداخلية والافصاح عن نقاط الضعف الجوهرى. وقام مجلس الرقابة على أعمال مراقبى حسابات الشركات المقيدة بالبورصة (PCAOB) باصدار معيارين المراجعة (AS₂ و AS₅) فى هذا الشأن (PCAOB,2004,2007).

ويتطلب المعيار الثانى (AS₂) "مراجعة الرقابة الداخلية" من مراقب الحسابات فهم وتقييم عملية الادارة الخاصة بتقييم الرقابة الداخلية على التقرير المالى، وتخطيط وأداء عملية المراجعة للرقابة الداخلية على الشركة، وتأسيسا على ذلك يقدم المراجع رأيه عن التقييم المكتوب من قبل الادارة عن الرقابة الداخلية . وقد يوفر المراجع أما تقرير منفصلا أو مدمجا مع القوائم المالية عن الرقابة الداخلية ، وعندما يصدر المراجع تقريراً منفصلاً يجب أن يكون بنفس تاريخ تقريره عن القوائم المالية ويتضمن رأيه عن تقييم الادارة للرقابة الداخلية.

وإذا كان تقييم الإدارة غير كاف أو غير ملائم فيجب أن يقدم المراجع رأى معدل أو الانسحاب من الارتباط ، حيث ان من أهم الاسباب لابداء رأى معدل؛ وجود تحريفات جوهرية غير مكتشفة عن طريق الشركة وقام المراجع باكتشافها، أو عدم وجود توثيق مستندى كاف، أو /ووجود قيد نطاق على عمل المراجع. وجاء المعيار رقم ٥ (AS₅) بعنوان "مراجعة الرقابة الداخلية على التقرير المالى بالتكامل مع مراجعة القوائم المالية" وقد استوجب ذلك المعيار من المراجعين التقرير حول فاعلية تصميم وتشغيل الرقابة الداخلية على التقرير المالى فى اطار مراجعة القوائم المالية

وفى ٢٠٠٨، أصدر مجمع المحاسبين القانونيين الامريكى (AICPA) معيار التصديق رقم ١٥ (SSAA 15) بعنوان الرقابة الداخلية على التقرير المالى للوحدة بالتكامل مع مراجعة القوائم المالية. وفى اكتوبر ٢٠١٥ أصدر مجلس معايير المراجعة الأمريكى (SAS No 130) بعنوان "مراجعة الرقابة الداخلية على التقرير المالى المتكاملة مع مراجعة القوائم المالية". وتم تفعيل ذلك المعيار

للفترة بعد ١٥ ديسمبر ٢٠١٦ واعتمد ذلك المعيار على معيار التصديق (SSAA 15). وأشار المعيار الى أن فحص الرقابة الداخلية يجب ان يكون متكامل مع مراجعة القوائم المالية . بالرغم أن أهداف التكاليف غير واحدة فمراقب الحسابات يجب أن يصمم اختبارات الرقابة للحصول على دليل ملائم يدعم رأيه في الرقابة الداخلية .

ويتضح مما سبق أن معايير المراجعة الدولية الصادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين قد التزمت الصمت بشأن ضرورة التقرير عن هيكل الرقابة الداخلية او ضرورة تصديق مراقب الحسابات عن ذلك الإفصاح أو تصديق مراقب الحسابات عن فعالية الرقابة الداخلية. وان كان معيار التوكيد الدولي رقم (٣٠٠٠) قد تناول خدمات التوكيد خارج مراجعة القوائم المالية ولكن لم يتناول بصورة صريحة اجراءات التوكيد على تقرير الادارة عن هيكل الرقابة الداخلية. بينما تناولت المعايير الامريكية ذلك النوع من الافصاح بشكل تفصيلي موضحه وموفرة ارشادات بشأن الإجراءات التي يجب أن يتخذها مراقب الحسابات عند قيامه بتكوين استنتاج عن افصاح الإدارة عن وجود هيكل رقابة فعال أو إعداد تقرير عن فعالية تصميم وتشغيل الرقابة الداخلية

وفي مصر، اقتصر معيار المراجعة المصرى رقم ٢٦٠ عام ٢٠٠٨ على إيداء مراقب الحسابات لرأى فنى عن القوائم المالية فقط دون الاهتمام برأى مراقب الحسابات عن مدى كفاءة وفعالية هيكل الرقابة الداخلية.

ويخلص الباحث مما سبق إلى أن انه لا يوجد اهتمام كاف من قبل الهيئات المهنية باستثناء القليل منها بدور مراقب الحسابات ومسئوليتها اتجاه تقرير الادارة عن هيكل الرقابة الداخلية . وان كان تم تناول الموضوع بالتفصيل فى اصدارات بعض الهيئات الأمريكية إلا ان هناك تخوفا من أغلبية الدول بشأن الفاء تلك المسؤولية على مراقب الحسابات.

٦-٣-٢ التوصيف المهني للتوكيد على تقرير الإدارة عن هيكل الرقابة الداخلية

يشمل هذا التوصيف التعريف بالخدمة، والهدف منها، والقائم بها، ومعايير القياس المستخدمة، ومراحلها، والمعايير الفنية.

وتعرف خدمة التوكيد على تقرير الادارة عن الرقابة الداخلية على انها خدمة توكيدية تصديقية تستهدف تحسين جودة المعلومات عن الرقابة الداخلية لخدمة أصحاب المصالح (Wang, 2015).

وبشأن الهدف من الخدمة، فيتمثل في الوصول الى استنتاج ايجابي محايد بشأن افصاح الشركة عن وجود هيكل رقابة داخلية فعال.

وبشأن مجال التوكيد، فهو يشمل تأكيدات أو مزاعم الإدارة (Mangment assertions) بشأن هيكل الرقابة الداخلية^(١).

وبالنسبة لنطاق الخدمة، يتحدد نطاق الخدمة بمدى الاختبارات والاجراءات التي سيؤديها مراقب الحسابات وذلك أمر تحكمه عدة اعتبارات. ويجرى العمل في مراجعة الحسابات باعتبارها النموذج التقليدي للتوكيد المهني على مراعاة الاتساق بين أهداف التحقق وتأكيدات الإدارة والأدلة والاجراءات وبالمثل في التوكيد على تقرير الإدارة عن هيكل الرقابة الداخلية وللمزيد من التفاصيل انظر الملحق رقم (١)

وفيما يتعلق بمعايير القياس الملائمة عن أداء خدمة التوكيد المهني على افصاح الشركات عن هيكل الرقابة الداخلية، فيجب أن تقدم الإدارة تقرير معد وفقا لمتطلبات محددة، وبالتالي سيعتمد مراقب الحسابات القائم بالتوكيد المهني على هذه المتطلبات لقياس مدى صدق مزاعم الادارة. ويعتبر معيار الاطار المتكامل لهيكل الرقابة الداخلية الصادر عن COSO بمثابة معيار متفق عليه الى حد كبير من قبل الجهات المهنية.

وبشأن المعايير المهنية، أشارت دراسة (Ackers,2005) أن مراقبي الحسابات عند ادائهم لخدمة التوكيد المهني يفضلون المعيار الدولي لخدمة التوكيد المهني رقم (٣٠٠٠) بالإضافة الى المعايير المهنية لخدمات التصديق الصادرة عن مجمع المحاسبين القانونيين.

وفيما يتعلق بمراحل الخدمة، فتشمل قبول التكليف بعملية التوكيد والاستمرار فيه، وتخطيط وأداء عملية التوكيد، التقرير عن التوكيد كما يلي :

أ- قبول التكليف بالتوكيد على

من المهم أن يكون هناك فهم واتفاق واضحان بشأن نطاق وغرض التكليف بين مراقب الحسابات والشركة، فيجب أن يأخذ مراقب الحسابات في الاعتبار ما إذا كان فريق عمل المراجعة يمتلك ما يلزم من الكفاءات المهنية مع مراعاة طبيعة المهمة. كما يجب أن يأخذ مراقب الحسابات

(١) انظر الملحق رقم ١

في الاعتبار ايضا في عملية قبول التكليف المتطلبات الأخلاقية ذات الصلة. حيث يجب الالتزام بالاخلاقيات التي تتوافق مع الميثاق الاخلاقي الصادر عن (IFAC). كما يجب أن يتأكد مراقب الحسابات الذي سوف يقوم بالتوكيد أن ادارة الشركة تعترف كتاباً بمسؤوليتها عن التصميم والتشغيل لرقابة داخلية فعالة على أنشطتها لتحقيق أهداف الرقابة.

ب- تخطيط عملية التوكيد تقرير الإدارة عن هيكل الرقابة الداخلية

يخطط مراقب الحسابات ويؤدي أعماله لتوفير أساس معقول لاستنتاجه. هناك حاجة إلى الحكم المهني لتحديد طبيعة وتوقيت ومدى الاختبارات التي يتعين إجراؤها والاعتماد، إن أمكن، على إدارة المراجعة الداخلية في الشركة. ويتم التخطيط لعمل مراقب الحسابات ليكون لديه توقع معقول بالكشف عن، في الوقت الذي يتم فيه العمل، أوجه قصور جوهرية فيما يتعلق بهيكل الرقابة الموضح من قبل المديرين واختبارها وفقا لشروط التكليف.

ج- اداء اجراءات التوكيد على تقرير الإدارة عن هيكل الرقابة الداخلية

يقوم مراقب الحسابات بقراءة وصف الإدارة لهيكل الرقابة لفهم تقرير الإدارة، بعد ذلك يقوم مراقب الحسابات بتنفيذ الإجراءات لتحديد ما إذا كان الوصف المقدم إلى حد ما، في جميع الجوانب الهامة، عادلا إلى حد ما أم لا، ويجب على مراقب الحسابات أن يحصل على فهم لأعمال المنظمة والرقابة الداخلية. و لكسب هذا القهم قد يشمل: مناقشة جوانب إطار الرقابة وإجراءات الرقابة ذات الصلة مع الادارة وغيرهم من موظفي المنظمة (انظر الملحق رقم ١).

د-التقرير عن التوكيد على تقرير الإدارة عن هيكل الرقابة الداخلية

يعد التقرير عن نتائج التوكيد بمثابة أداة يتم من خلالها توصيل مراقب الحسابات لاستنتاجه لأصحاب المصالح بشأن ما إذا كانت مزاعم الإدارة في تقريرها تتماشى مع معايير القياس المقبول. ويجب أن يستوفى التقرير العناصر التالية

- عنوان يشير إلى أن التقرير هو تقرير توكيد
- المرسل إليه يحدد أطراف التكليف التي يتم توجيه تقرير التوكيد إليهم.
- تحديد خطاب التكليف المطبق.
- استخدام التقرير المعد من قبل المديرين.
- القيود المفروضة على استخدام تقرير التوكيد

- الإشارة إلى أن ISAE 3000 هي المعايير التي تم الاعتماد عليه في التوكيد على تقييم الإدارة لهيكل الرقابة الداخلية
- ملخص العمل المنجز
- الحدود الملازمة المرتبطة بتقييم / قياس الموضوع
- استنتاج مراقب الحسابات
- اسم وتوقيع مراقب الحسابات/ وموقع المكتب
- تاريخ تقرير التوكيد

٦-٤ تحليل العلاقة بين توكيد مراقب الحسابات على إفصاح الشركات عن هيكل

الرقابة الداخلية وقرار الاستثمار بالأسهم واشتقاق الفرض الثاني وفرعياته

اهتمت بعض الدراسات (Cheng et al.,2015;liburd et al.,2012) باختبار أثر التوكيد المهني على المعلومات غير المالية بصفة عامة على قرارات أصحاب المصالح في الشركات. وخلصت هذه الدراسات إلى أن هذا التوكيد يؤثر على موثقية المعلومات المفصح عنها، ويزيد من إمكانية الاعتماد على هذه المعلومات ، ووجود تأثير معنوي على تقديرات المستثمرين لأسعار الأسهم . كما توصلت دراسة (مؤمن، ٢٠١٨) إلى أن مهام خدمات التوكيد على بعض المعلومات غير المالية تفيد أصحاب المصالح، وتزيد من موثقية المعلومات ومن ثم تسهل من عملية اتخاذ القرارات بالأسهم.

وقد ركزت بعض الدراسات (شحاته، ٢٠١٤؛ دراز، ٢٠١٧؛ مهران، ٢٠١٥؛ Benschop, 2017; Hoang,2017) على التوكيد المهني على الإفصاح عن المعلومات غير المالية، وبصفة خاصة الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية والبيئية والحوكمة . وخلصت إلى أن التوكيد المهني على تلك التقارير يزيد من مصداقية المعلومات، ويؤثر إيجاباً على قرار الاستثمار بالأسهم.

وتناولت مجموعة من الدراسات (Beneish et al., 2008, Doyle et al., 2007; Kinney & Shepardson, 2011;Hermanson &Ye, 2009) تأثير الإفصاح عن أوجه الضعف الجوهرية في الرقابة الداخلية، والتوكيد على ذلك الإفصاح من قبل مراقب الحسابات على سوق رأس المال وأسعار الأسهم. فخلصت دراسة (Beneish et al.,2008) إلى أن الإفصاحات غير الخاضعة للمراجعة المطلوبة بموجب المادة (٣٠٢) من SOX مرتبطة بالإعلان السلبي عن عوائد غير طبيعية ، في حين أن الإفصاحات الخاضعة للمراجعة التي تتطلبها المادة

(٤٠٤) من SOX لا تؤثر على أسعار الأسهم. كما تكتسب الدراسة التي أجراها Kinney & Shepardson (2011) أهمية خاصة، والتي تشير إلى أن الإفصاح بمفرده يكون بنفس فاعلية تكليف كل من الإفصاح والمراجعة فيما يتعلق بتشجيع عينة الشركات على الإفصاح عن أوجه الضعف الجوهرية في الرقابة الداخلية.

بالإضافة إلى ذلك، اختبرت بعض الدراسات (Altamuro & Beatty, 2010; Nagy, 2010) العلاقة بين تصديق مراقب الحسابات على تقرير الرقابة الداخلية على التقرير المالي (ICFR) ومقاييس جودة الأرباح / المحاسبة استناداً إلى الأرقام المحاسبية . فلخصت دراسة (Altamuro & Beatty, 2010) إلى أن تقرير الإدارة وتصديق مراقب الحسابات على فعالية الرقابة الداخلية يحسن جودة أرباح البنوك. ووجدت دراسة (Iliev, 2010) علاقة سلبية بين الشركات التي لديها تقرير إدارة وتصديق من مراقب الحسابات على الرقابة الداخلية (ICFR) بموجب المادة (٤٠٤) والمستحقات التقديرية. واكتشفت دراسة (Nagy, 2010) أن الشركات التي لديها كلا التقريرين أقل عرضة لإصدار قوائم مالية تتضمن اخطاء جوهرية مقارنة بالشركات التي لا تفي بذلك الالتزام (لأي من المتطلبات الخاصة بالإفصاح والتصديق). أخيراً. تشير دراسة (Analytics, 2009) (Audit) إلى أن الشركات التي تخضع للقسمين (404a و b404) أقل إعادة اصدار للقوائم المالية من الشركات التي تخضع فقط للقسم (a404).

ووجدت دراسة (Krishnan & Yu, 2012) أن العوائد غير طبيعية تكون أقل بالنسبة للشركات التي تقدم تقرير مراقب الحسابات والإدارة على حد سواء مقارنة بالشركات التي تقدم تقرير إدارة فقط عن الرقابة الداخلية، حيث يحدد مراقب الحسابات أوجه القصور في الرقابة الداخلية أثناء الاختبار ، ويمكن أن يؤدي معالجة أوجه القصور إلى تحسينات في الرقابة الداخلية على التقرير المالي ICFR، والتي تؤدي إلى تحسين التقارير المالية (Ashbaugh-shaife et al., 2007). ووجدت دراسة (Bedard & Graham, 2011) أن مراقب الحسابات يكتشف حوالي ثلاثة أرباع أوجه القصور في الرقابة الداخلية من خلال اختبار الرقابة، مما يشير إلى أن اختبار الرقابة وفقاً للقسم (404b) هو مصدر مهم لاكتشاف أوجه القصور في الرقابة. فقد يحفز تصديق مراقب الحسابات على الرقابة الداخلية الشركات على التأكد من أن ICFR قوية وفعالة في المقام الأول (Hammersley et al , 2008).

ووجدت دراسة (Foster et al., 2009) تأثيرًا إيجابيًا للمعايير التي أصدرها (PCAOB) المتعلقة بـ (ICFR) على جودة المراجعة وجودة مستحقات الإيرادات. واستكشفت بعض الدراسات الأخرى آثار التصديق على ICFR من منظور المستثمرين. على سبيل المثال ، وجد (He & Thorton, 2013) أن المستثمرين يدركون جودة أرباح أعلى للشركات التي تحظى بتقارير مراجعة غير معدلة وفقا (SOX 404). وتشير هذه النتيجة إلى أن متطلبات القسم 404 من SOX لها تأثير إيجابي على تعزيز ثقة المستثمر في موثوقية التقارير المالية. باختصار ، قدمت الدراسات السابقة أدلة تجريبية على وجود علاقة إيجابية بين فعالية ICFR وجودة الأرباح / المحاسبة، وأن تصديق مراقب الحسابات على ICFR يساهم في تحسين جودة الأرباح / المحاسبة.

واستهدفت دراسة (Herda et al., 2014) اختبار تأثير تقرير مراقب الحسابات على الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية. وخلصت إلى أنه بالنسبة للشركات التي خضعت للمراجعة من قبل مراجعين ينتمون إلى شركات مراجعة صغيرة ، وجد دليلاً على أن جودة التقارير المالية تتحسن من خلال تقرير مراقب الحسابات على ICFR. ولم تجد الدراسة أي دليل على أن تقارير التصديق على ICFR لمراقبي حسابات عملاء شركات المراجعة الكبرى، تعمل على تحسين جودة التقارير المالية .

وفي الصين، توصلت بعض الدراسات (Ji et al., 2015; Zhang & Chen, 2016) لردود فعل إيجابية حول التبني الاختياري لـ China SOX والتوكيد على ICFR، فدرس (Zhang & Chen 2016) قائمة بالشركات الصينية التي اعتمدت اختياريًا المعيار الأساسي في عام 2008. ووجدت أن توكيد المراجعة المنفصل على ICFR يحسن الجودة الشاملة للمراجعة. واستهدفت دراسة (Ji et al (2015) اختبار أثر التبني الاختياري لـ SOX China في فترة زمنية مفضلة (2010 و 2011) ووجدت أن توكيد مراقب الحسابات على الرقابة الداخلية يخفف من العلاقة السلبية بين معاملات الاستجابة للأرباح (ERC) و الإفصاح عن أوجه الضعف الجوهرية في الرقابة الداخلية (ICWS). وفي دراسة لاحقة باستخدام نفس العينة، وجدت دراسة (Ji et al (2016) أن هناك علاقة بين التحفظ المحاسبي و (ICWS)، وأن توكيد مراقب الحسابات الإضافي على تقارير الرقابة الداخلية يمكن أن يخفف من تأثير (ICWS) على التحفظ المحاسبي. ومع ذلك، فإن هذه الدراسات لم تختبر مباشرة تأثير تصديق ICFR على جودة التقارير المالية في الصين. وجاءت دراسة (Dang & Fang, 2018) للتغلب على ذلك، حيث استهدفت التحقق مما إذا كانت تصديق مراقب الحسابات في الصين على ICFR يخفض من إدارة الأرباح كمؤشر على جودة التقارير

المالية. ووجدت أن: (أ) الشركات الصينية التي تفصح عن تقارير (ICFR) تم مراجعتها تعرض إدارة أرباح أقل من الشركات التي لا تفعل ذلك ؛ (ب) الشركات الصينية الملزمة بالإفصاح عن تقارير ICFR التي تم مراجعتها تظهر إدارة أرباح أقل من الشركات التي تفصح اختياريًا عن تقارير ICFR تم مراجعتها.

أما بالنسبة للدراسات التي تناولت تأثير توكيد مراقب الحسابات على تقرير الإدارة عن الرقابة على سلوك المستثمرين ، فاستهدفت دراسة (Allen, 1997) اختبار ما إذا كان تقرير الإدارة وتصديق مراقب الحسابات عن الرقابة الداخلية يؤثر في ادراك وقرارات المحللين الماليين وخلصت الدراسة الى أن تقرير مراقب الحسابات عن فعالية الرقابة الداخلية أو توكيده على تقرير الإدارة عن هيكل الرقابة الداخلية يؤثر على ادراك المحللين لامكانية الاعتماد على القوائم المالية وفعالية الرقابة الداخلية، بينما تقرير الإدارة عن الرقابة الداخلية لا يؤثر على تلك الادراكات. كما أشارت نتائج الدراسة إلى أن تقرير الإدارة أو تقرير المراجع لا يؤثر على ادراك خطر الائتمان أو توصيات المحللين بشأن بيع أو شراء أو الاحتفاظ بالأسهم

وأشارت دراسة (حسين وآخرون، ٢٠٠٦) إلى أن المعلومات المتعلقة بفعالية هيكل الرقابة الداخلية ضرورية لمساعدة المستثمرين على إجراء تقييم أفضل لأداء الإدارة وتحديد إمكانية الثقة في المعلومات المالية. واختبرت دراسة (Meiying, 2015) رد فعل المستثمرين على تقرير مراقب الحسابات عن الرقابة الداخلية مع التركيز على جودة المراجعة. فالشركات التي تفصح عن تقرير مراجعة الرقابة الداخلية غير معدل، صادر عن Big4 لديها معامل استجابة أعلى للأرباح. لذلك يمكن لتقرير مراجعة الرقابة الداخلية أن يوصل معلومات ملائمة للمستثمرين، ولكن يعتمد ذلك على جودة المراجعة. وتبحث هذه الدراسة في رد فعل المستثمرين قبل وبعد الإفصاح عن تقرير الرقابة الداخلية تم مراجعته باستخدام دراسة الحدث. وقسمت الدراسة جميع شركات العينة إلى شركات يتم مراجعتها بواسطة Big4، وأخرى لا يتم مراجعتها من قبل Big4، لاختبار ما إذا كان جودة المراجعة يمكن أن تؤثر على دور تقرير الرقابة الداخلية الذي تم مراجعته من قبل مراقب الحسابات . وخلصت الدراسة إلى أن أن تقارير الرقابة الداخلية التي تم مراجعتها من قبل Big4 تؤثر على سوق رأس المال.

وفي مصر، تناولت قلة من الدراسات مراجعة تقرير الإدارة عن الرقابة الداخلية، استهدفت دراسة (سعد الدين، ٢٠٠٨) تحليل وتقييم محتوى القسم رقم (٤٠٤) من قانون SOX وكذلك معيار

المراجعة رقم (٢) الصادر من PCAOP وقام الباحث بإجراء دراسة ميدانية تستهدف استكشاف مدى ادراك واتجاهات معدى القوائم المالية والمستخدمين والمراجعين الخارجيين بالبيئة المصرية لأهمية تقرير الإدارة والمراجعة عن فعالية الرقابة الداخلية، بالإضافة الى التعرف على أهم المعوقات. وقد انتهت الدراسة إلى أن التقرير عن فعالية الرقابة الداخلية يحقق العديد من المنافع التي تؤدي الى تحسين جودة التقرير المالي وكانت اهم المعوقات هي ارتفاع تكاليف فريق عمل مؤهل لاجراء اختبارات تقييم الرقابة الداخلية.

واتفقت دراسة السواح (٢٠٠٨) مع الدراسة السابقة في أهمية التقرير عن الرقابة الداخلية ، حيث استهدفت الدراسة التعرف على مدى جدوى اعداد التقارير المقترحة عن فعالية الرقابة الداخلية ومدى الاستعداد من جانب الممارسين لتقديم مثل هذه الخدمة المقترحة. واعتمد الباحث على دراسة استطلاعية باستقراء عينة من مراقبي الحسابات بعض الشركات المقيدة بالبورصة و بعض اصحاب المصالح في الشركات عن مدى حاجتهم لهذه النوعية من التقارير . وخلص الباحث الى وجود طلب من قبل أصحاب المصالح على التقرير عن فعالية الرقابة الداخلية ، كما توصلت الدراسة الى اهمية ابداء المراجع لراى مهني في مدى صحة إفصاح الادارة عن الرقابة الداخلية.

بينما حاولت دراسة (خليل، ٢٠١٢) تحديد أفضل ممارسات المراجعة المرتبطة بالرقابة الداخلية على التقرير المالي . وقد اسفرت نتائج التقييم عن ملاءمة الممارسات الدولية للمراجعة المرتبطة بالرقابة الداخلية على التقرير المالي للبيئة المصرية . وتم تحديد أفضل تلك الممارسات من وجهة نظر كل من الممارسين لمهنة المراجعة والمستخدمين لتقريرهم في مصر وذلك من خلال قائمة استبيان لعينة من المراجعين ومستخدمي التقرير المالي.

ويخلص الباحث مما سبق إلى ان معظم الدراسات التي تناولت أثر التوكيد (و التصديق) على الافصاح عن الرقابة الداخلية كانت تركز على هذا التأثير من ناحية جودة التقرير المالي، وان معظمها قد تم في البلدان المتقدمة، وان كانت هناك قلة اهتمت بتأثيره على قرار الاستثمار وخاصة في الدول النامية . فمعظم الدراسات التي تعرضت للتوكيد على تقرير الإدارة عن هيكل الرقابة الداخلية في مصر تناولته من الناحية النظرية أو في شكل استبيان ولم تتعرض لمنهجية تجريبية يمكن من خلالها الوصول الى دليل تجريبي يوضح مدى تأثير توكيد مراقب الحسابات على التقرير عن الرقابة الداخلية على قرار استثمار ، وبناء على ما سبق يمكن اشتقاق الفرض الثاني للبحث على النحو التالي

H2: يؤثر توكيد مراقب الحسابات على إفصاح الإدارة عن هيكل الرقابة الداخلية على

قرار الإستثمار بأسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية

وتنقسم الاستنتاجات التي يقدمها مراقب الحسابات إلى نوعين أساسيين وهي الاستنتاج غير المعدل والاستنتاج المعدل. (Areans, 2014). وقد ركزت بعض الدراسات (Moradi et al., 2011; Anvarkhatibi et al., 2012; Farzinfar, 2013; Pei & Hamill, 2013; Tahinakis & Samarinas, 2016) على أثر نوع الاستنتاج الذي يقدمه مراقب الحسابات على قرار الإستثمار بالأسهم. وقد ايدت بعض الدراسات (Farzinfar, 2013; Pei and Hamill, 2013; Tahinakis & Samarinas, 2016) وجود علاقة معنوية بين نوع استنتاج مراقب الحسابات وتقديرات المستثمرين لسعر السهم، حيث وجد تأثير ايجابي للاستنتاج غير المعدل على تقديرات سعر السهم، بينما كان للاستنتاج المعدل تأثير سلبي على المستثمر بشأن استثماراته في الشركة. ومن ناحية اخرى، اتفقت مجموعة من الدراسات الأخرى (Lin et al., 2003; Thuneibat et al., 2008) على عدم وجود تأثير معنوي لنوع استنتاج مراقب الحسابات على سلوك المستثمر وتقديراته لاسعار وعوائد الاسهم.

وفى البيئـة المصرية، تناولت بعض الدراسات (دراز، ٢٠١٧؛ مهـران ٢٠١٥؛ عبد العظيم، ٢٠١٧) أثر نوع استنتاج مراقب الحسابات بشأن المعلومات غير المالية على قرار الإستثمار فى أسهم الشركات. فخلصت دراسة (مهـران، ٢٠١٥) إلى أن الاستنتاج غير المعدل على الممارسات القياسية لحكومة الشركات يؤثر ايجابا على قرار الإستثمار، بينما يؤثر الاستنتاج المعدل سلبا على قرار الإستثمار. وركزت دراسة (دراز، ٢٠١٧) على أثر استنتاج مراقب الحسابات على معلومات المسؤولية الاجتماعية على قرار الإستثمار وتوصلت الدراسة الى تأثير نوع استنتاج مراقب الحسابات على العلاقة بين التوكيد على معلومات المسؤولية الاجتماعية وقرار الإستثمار.

بينما ركزت دراستنا (زغلول، ٢٠١٩؛ عبد العظيم، ٢٠١٧) على أثر نوع الاستنتاج على العلاقة بين تقارير الاعمال المتكاملة وقرار الإستثمار وتوصلت دراسة (عبد العظيم، ٢٠١٧) الى عدم وجود تأثير معنوي لنوع استنتاج مراقب الحسابات على العلاقة بين توكيد مراقب الحسابات على تقارير الأعمال المتكاملة وقرار الإستثمار، بينما توصلت دراسة (زغلول، ٢٠١٩) إلى عكس تلك النتيجة.

وأما بشأن الرقابة الداخلية فقد أختبرت دراسة (Schneider & Church, 2008) أثر استنتاج مراقب الحسابات عن الرقابة الداخلية على قرار الإقراض. في تجربة مع مسؤولي الائتمان.

ووجدت الدراسة دليلاً تجريبياً على أن تقييم مانحي الائتمان لخطر تمديد الحد الائتماني واحتمال تمديد حد الائتمان تتأثر سلباً عندما تتلقى الشركة استنتاج معاكس في الرقابة الداخلية بالمقارنة بالرأى غير المعدل.

وأما بالنسبة لأثر نوع استنتاج مراقب الحسابات على تقرير الرقابة الداخلية على العلاقة بين توكيد مراقب الحسابات على تقرير الرقابة الداخلية وقرار الاستثمار، قام (Lopez et al. 2006)، بدراسة استقصائية للمستثمرين الأفراد. ووجدوا أن أسعار الأسهم المقدره للشركات التي تتلقى استنتاجاً معاكساً بشأن الرقابة الداخلية أقل بكثير من الشركات التي تتلقى رأياً غير معدل. في حين أن دراسة (Schneider, 2009) ركزت على المستثمرين الأفراد في دراسة تجريبية، واستهدفت الدراسة اختبار تأثير نوع استنتاج مراقب الحسابات في الرقابة الداخلية على تقييم الأفراد للاستثمارات. ولم تجد دليلاً على أن نوع استنتاج مراقب الحسابات بشأن الرقابة الداخلية يؤثر على قرارات الاستثمار.

ويتضح مما سبق ان هناك ندرة في الدراسات التي تناولت أثر نوع استنتاج مراقب الحسابات بشأن تقرير الرقابة الداخلية على قرار الاستثمار، وان كانت الدراسات السابقة تناولته كمتغير مستقل فتلك الدراسة تركز على نوع استنتاج مراقب الحسابات عن الرقابة الداخلية كمتغير معدل للعلاقة بين توكيد مراقب الحسابات على تقرير الإدارة عن الرقابة الداخلية وقرار الاستثمار بالأسهم، وبناء على ما سبق يمكن اشتقاق الفرض الفرعي للفرض الثاني للبحث على النحو التالي

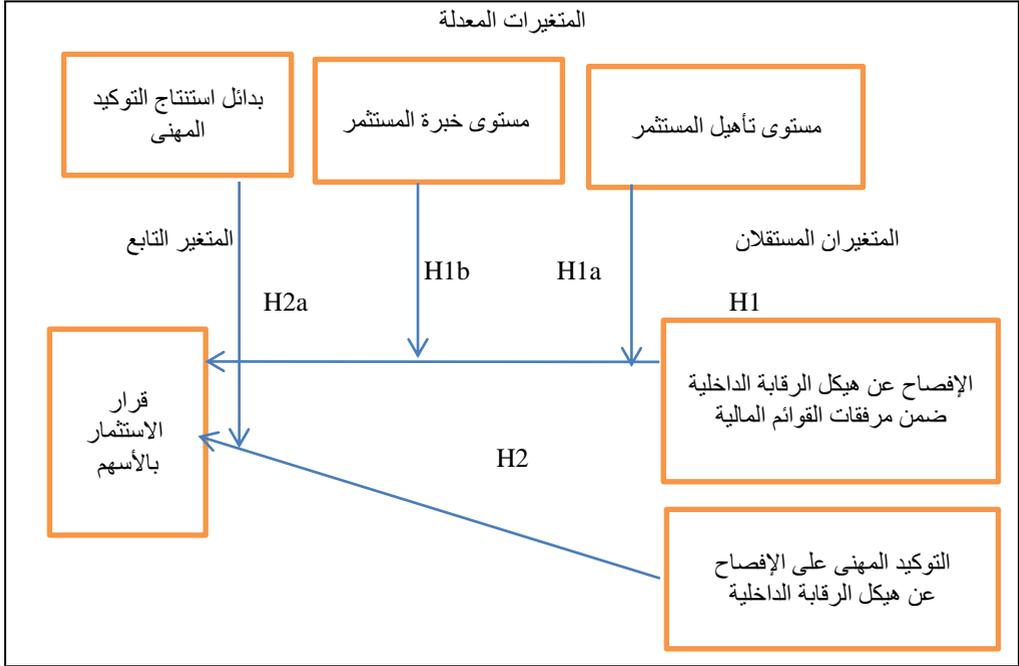
H2a: يختلف تأثير توكيد مراقب الحسابات على إفصاح الإدارة عن هيكل الرقابة الداخلية على قرار الاستثمار بأسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية باختلاف نوع الاستنتاج المهني

٥-٦ نموذج ومنهجية البحث

يعرض الباحث في هذه الجزئية إلى نموذج البحث ومنهجيته كما يلي:

١-٥-٦ نموذج البحث

بناء على فرضي البحث وفرعياتهما، يمكن اشتقاق نموذج البحث على النحو التالي:



٦-٥-٢ منهجية البحث

يتناول الباحث في هذه الجزئية منهجية البحث لاختبار فروضه، وذلك من خلال تناول كل من؛ أهداف الدراسة التجريبية، مجتمع وعينة الدراسة، قياس وتوصيف متغيرات الدراسة، أدوات واجراءات الدراسة، ونتائج اختبار فروض الدراسة، وذلك على النحو التالي:

٦-٥-٢-١ أهداف الدراسة التجريبية

تستهدف الدراسة التجريبية اختبار فروض البحث من خلال إيجاد دليل عملي في بيئة الممارسة المهنية المصرية على وجود علاقة تأثيرية بين الإفصاح عن هيكل الرقابة الداخلية والتوكيد المهني علي ذلك الإفصاح وقرار الاستثمار، بالإضافة إلى اختبار تأثير الخصائص الديمغرافية للمستثمر، وبدائل استنتاج مراقب الحسابات على العلاقتين محل الدراسة.

٦-٥-٢-٢ مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من المستثمرين بالأسهم ويمثلهم، مديرى إدارة امناء الإستثمار فى البنوك التجارية ومديرى الاستثمار بصناديق الاستثمار بالأسهم، وذلك قياساً على (دراز، ٢٠١٧؛ السيد؛ ٢٠١٧؛ شحاته، ٢٠١٤)، بالإضافة الى المحللين الماليين فى شركات السمسة . وتم مراعاة عدة اعتبارات فى اختيار العينة منها تفاوت الخبرة والتأهيل العلمى .

ويوضح الجدول رقم (١) عدد الحالات التجريبية الموزعة على عينة الدراسة ، بالإضافة إلى عدد ونسبة الردود ، وكذلك عدد ونسبة الردود السليمة

جدول (١) توصيف عينة الدراسة

بيان	عدد الحالات التجريبية الموزعة	عدد الحالات التجريبية المستلمة	نسبة الردود الحالات المستلمة إلى الموزعة	عدد الردود (الصادقة (١) الصادقة)	نسبة الردود الى الصادقة الى الردود المستلمة
عينة المستثمرين بالأسهم	١٠٠	٤٠	%٤٠	٣٢	%٨٠

٦-٥-٢-٣ أدوات وإجراءات الدراسة

بالنسبة لأدوات الدراسة التجريبية، فهي تتضمن كل من؛ المقابلات الشخصية، الحالات التجريبية المبنية على التقارير المالية الفعلية لأحدى الشركات ، وتقدير الإدارة عن هيكل الرقابة الداخلية ، وتقدير التوكيد على تقرير الإدارة عن هيكل الرقابة الداخلية ، والأسئلة المرافقة لهذه الحالات، والإجابة على هذه الأسئلة (الملحق رقم ٢)، قياساً على (دراز، ٢٠١٧).

أما بالنسبة لإجراءات الدراسة، بعد تحديد العلاقتين محل الدراسة تم صياغة نموذج قياسي مقترح للتقرير عن هيكل الرقابة الداخلية، وتم اقتراح وتبرير نموذج للتوكيد المهني على التقرير عن هيكل الرقابة الداخلية ، وتم تحديد المتغيرات المعدلة التي يفترض أن تؤثر على العلاقتين محل الدراسة وهما الخبرة ومستوى التأهيل بالنسبة للمستثمرين ، ونوع الاستنتاج فقط ما يخص مراقب الحسابات، مفترضين أن مراقب الحسابات الذي سيوفر هذه الخدمة مؤهلاً وذو خبرة كافية .وبعد تصميم الحالات التجريبية أصبحت الحالة تتضمن الأقسام الآتية (الملحق رقم ٢)

القسم الأول: البيانات الديمغرافية ، وتشمل الخبرة وتأهيل المستثمر

القسم الثاني: وتشمل قوائم مالية فعلية لشركة مساهمة مقيدة بالبورصة عن سنتي ٢٠١٦، و٢٠١٧، وتم تحويل القوائم المالية إلى قوائم مالية مختصرة، كما تم اختصار الإيضاحات المتممة بما لا يخل من الهدف منها.

(١) تضمنت الحالة التجريبية سؤالاً يختبر صدق الردود واختبار العلاقة محل الدراسة معا . حيث تم سؤال الأفراد عن أثر المتغير المستقل على سعر السهم المتوقع، فإن أجاب بثبت لا يجوز أن يختار يزيد أو يقل .

القسم الثالث: وتتضمن الحالات التي تم تصميمها لاختبار أثر الإفصاح عن هيكل الرقابة الداخلية والتوكيد عليه على قرار الاستثمار . واشتمل هذا القسم على تقرير مقترح عن هيكل الرقابة الداخلية وايضا على نموذج مقترح لتقرير التوكيد المهني اعده مراقب حسابات مفترضا أنه مؤهل ومدرب وخبير بالقدر الكاف.

وبعد اعطاء مفردات العينة البيانات الخاصة سعر اقبال السهم في آخر سنة ٢٠١٦، و٢٠١٧ طلب من مفردات العينة أن تتنبأ بسعر السهم وما إذا كان سيزيد ، أو يقل ، أو يثبت عند آخر سعر له (زغلول، ٢٠١٩) .

٦-٥-٢-٤ توصيف وقياس متغيرات الدراسة

بالرجوع إلى فرضى الدراسة ، فقد تم حصر وتوصيف المتغيرات وقياسها كما هو موضح في الجدول رقم (٢):

جدول (٢) توصيف وقياس المتغيرات

القياس	التوصيف	نوع المتغير	المتغير
من خلال امداد مفردات العينة بتقرير عن هيكل الرقابة الداخلية مرفق بالقوائم المالية ، ومقارنته بالوضع بدون تقرير الرقابة الداخلية (زغلول، ٢٠١٩؛ خليل ٢٠١٧)	توصيل معلومات عن مزاعم وتأكيدات الإدارة بشأن تقييمها لهيكل الرقابة الداخلية على التقرير السنوى ، من خلال تقرير ضمن مرفقات القوائم المالية Wang(2015)	مستقل	الإفصاح عن هيكل الرقابة الداخلية
من خلال امداد العينة بتقرير توكيد مرفق مع تقرير الرقابة الداخلية مقارنة بالوضع بدون تقرير توكيد (زغلول، ٢٠١٩؛ خليل ٢٠١٧)	عملية منظمة لتجميع وتقييم الأدلة الخاصة بتأكيدات الإدارة بشأن تقييم هيكل الرقابة الداخلية ، بما يمكن مراقب الحسابات من ابداء استنتاج محايد بشأن مصداقية هذه التأكيدات اسنادا لمعايير القياس السارية ، وتوصيل استنتاج ايجابي لأصحاب المصالح Wang, (2015؛ شحاته، ٢٠١٤)	مستقل	التوكيد المهني على الإفصاح عن هيكل الرقابة الداخلية
من خلال عمل مقارنة بين حالتى الثبات وعدم الثبات بالنسبة لسعر السهم. وفى حالة ظهور أن المفردة على استعداد للاستثمار يتم قياس قرار الاستثمار من خلال اتجاه التنبؤ بسعر الاقبال	ويقصد به استعداد المستثمرين للاستثمار فى الاسهم) واختيار بين بدليين أو أكثر من بين البدائل المتاحة وفق معيار العائد على الاستثمار (شحاته، ٢٠١٤)		قرار الاستثمار

الذي لم يتم اخباره به (زغلول، ٢٠١٩)			
بعدد سنوات الممارسة الفعلية التي قضاها المستثمر في ممارسة عملة ، وتأخذ القيمة (صفر) إذا كانت أقل من عشرة سنوات ، وتأخذ القيمة (١) إذا كانت تساوى أو أكبر من عشر سنوات (Benschop,2017؛ زغلول ٢٠١٩،	ويقصد بها درجة الدراية والمعرفة والخبرة لدى المستثمر ، وقدرته على التحليل الدقيق والشامل للمعلومات الهامة ذات الصلة ، واتخاذ قرار الاستثمار على اساسها(عباس،٢٠١٧)	معدل	خبرة المستثمر
ويأخذ القيمة (صفر) إذا كانت أقل من متوسط سنوات التأهيل لعينة المستثمرين، ويأخذ القيمة (١) إذا كانت تساوى أو اكبر من متوسط سنوات التأهيل لعينة المستثمرين (حامد، ٢٠١٩)	يقصد به المؤهلات العلمية التي حصل عليها المستثمر ، والتي تؤهله لأداء عمله (خليل، ٢٠١٧)	معدل	التأهيل العلمى للمستثمر
عن طريق بدائل استنتاج مراقب الحسابات سواء كان استنتاجا غير معدل (نظيف) أو معدل (محتفظ أو معاكس) (Schneider,2009 ؛ دراز، ٢٠١٧)	ما ينتهى اليه مراقب الحسابات فى حكمه المهني بشأن مدى إمكانية الإعتماد على مجال التوكيد فى ضوء معايير التوكيد ذات الصلة. فى ظل التزام تام بمعايير التوكيد المهني ذات الصلة (دراز، ٢٠١٧؛ مهراڻ ٢٠١٥)	معدل	بدائل الاستنتاج

٥-٢-٥-٦ التصميم التجريبي والمعالجات والمقارنات

تم استخدام التصميم التجريبي (٢×٢×٢) كما هو موضح في الجدول رقم (٣)

جدول (٣) التصميم التجريبي

قوائم مالية مرفق بها تقرير الرقابة الداخلية وتوكيد مراقب الحسابات ، باستنتاج		قوائم مالية مرفق بها تقرير الرقابة الداخلية	قوائم مالية فقط	بدائل الإفصاح	
معدل	غير معدل			الخصائص الديمغرافية للمستثمر	
(١٣) التنبؤ بسعر السهم	(٩) التنبؤ بسعر السهم	(٥) التنبؤ بسعر السهم	(١) التنبؤ بسعر السهم	مؤهل	تأهيل
(١٤) التنبؤ بسعر السهم	(١٠) التنبؤ بسعر السهم	(٦) التنبؤ بسعر السهم	(٢) التنبؤ بسعر السهم	غير مؤهل	
(١٥) التنبؤ بسعر السهم	(١١) التنبؤ بسعر السهم	(٧) التنبؤ بسعر السهم	(٣) التنبؤ بسعر السهم	ذو خبرة	خبرة
(١٦) التنبؤ بسعر السهم	(١٢) التنبؤ بسعر السهم	(٨) التنبؤ بسعر السهم	(٤) التنبؤ بسعر السهم	قليل الخبرة	

المعالجات

- المعالجة الأولى: قوائم مالية فقط بدون تقرير الإدارة عن الرقابة الداخلية/ مستثمر مؤهل/ يتوقع سعر السهم
- المعالجة الثانية: قوائم مالية فقط بدون تقرير الإدارة عن الرقابة الداخلية / مستثمر غير مؤهل/ يتوقع سعر السهم
- المعالجة الثالثة: قوائم مالية فقط بدون تقرير الإدارة عن الرقابة الداخلية / مستثمر ذو خبرة/ يتوقع سعر السهم
- المعالجة الرابعة: قوائم مالية فقط بدون تقرير الإدارة عن الرقابة الداخلية / مستثمر قليل الخبرة/ يتوقع سعر السهم
- المعالجة الخامسة: قوائم مالية + تقرير الإدارة عن الرقابة الداخلية / مستثمر مؤهل/ يتوقع سعر السهم
- المعالجة السادسة: قوائم مالية + تقرير الإدارة عن الرقابة الداخلية / مستثمر غير مؤهل/ يتوقع سعر السهم

- المعالجة السابعة: قوائم مالية + تقرير الإدارة عن الرقابة الداخلية /مستثمر ذو خبرة/ يتوقع سعر السهم/ يتوقع سعر السهم
- المعالجة الثامنة: قوائم مالية + تقرير الإدارة عن الرقابة الداخلية /مستثمر قليل الخبرة/ يتوقع سعر السهم
- المعالجة التاسعة: قوائم مالية + تقرير الإدارة عن الرقابة الداخلية + تقرير توكيد غير معدل (مستثمر مؤهل) / يتوقع سعر السهم
- المعالجة العاشرة: تقرير مالي+ تقرير الإدارة عن الرقابة الداخلية + تقرير توكيد غير معدل (غير مؤهل) / يتوقع سعر السهم
- المعالجة الحادية عشر: قوائم مالية + تقرير الإدارة عن الرقابة الداخلية + تقرير توكيد غير معدل (مستثمر ذو خبرة) / يتوقع سعر السهم
- المعالجة الثانية عشر: قوائم مالية + تقرير الإدارة عن الرقابة الداخلية ، تقرير توكيد غير معدل (مستثمر قليل الخبرة) / يتوقع سعر السهم
- المعالجة الثالثة عشر: قوائم مالية، تقرير الإدارة عن الرقابة الداخلية ، تقرير توكيد معدل (مستثمر مؤهل) / يتوقع سعر السهم
- المعالجة الرابعة عشر: قوائم مالية، تقرير الإدارة عن الرقابة الداخلية، تقرير توكيد معدل (غير مؤهل) / يتوقع سعر السهم
- المعالجة الخامسة عشر: قوائم مالية، تقرير الإدارة عن الرقابة الداخلية ، تقرير توكيد معدل (مستثمر ذو خبرة) / يتوقع سعر السهم
- المعالجة السادسة عشر: قوائم مالية، تقرير الإدارة عن الرقابة الداخلية، تقرير توكيد معدل (مستثمر قليل الخبرة) / يتوقع سعر السهم

ولاختبار فروض الدراسة تم اجراء المقارنات التالية

- المقارنة الأولى بين المعالجات [(1+2+3+4) × (5+6+7+8)] وذلك لقياس أثر الإفصاح عن هيكل الرقابة الداخلية على قرار الاستثمار بالأسهم، ومن ثم اختبار الفرض (H1)
- المقارنة الثانية بين المعالجات [(1×5) × (2×6)] لقياس أثر مستوى تأهيل المستثمر على العلاقة بين التقرير عن الرقابة الداخلية وقرار الاستثمار بالأسهم، ومن ثم اختبار الفرض (H1a)
- المقارنة الثالثة بين المعالجات [(3×7) × (4×8)] لقياس أثر خبرة المستثمر على العلاقة بين التقرير عن الرقابة الداخلية وقرار الاستثمار بالأسهم، ومن ثم اختبار الفرض (H1b)

المقارنة الرابعة بين المعالجات $(8+7+6+5) \times (9+10+11+12+13+14+15+16)$ لقياس أثر التوكيد على تقرير الرقابة الداخلية على قرار الاستثمار بالأسهم، ومن ثم اختبار الفرض (H2) المقارنة الخامسة بين المعالجات $[(8+7+6+5) \times (9+10+11+12+13+14+15+16)] \times [(8+7+6+5) \times (9+10+11+12+13+14+15+16)]$ لقياس أثر بدائل الاستنتاج على العلاقة بين التوكيد على تقرير الرقابة الداخلية وقرار الاستثمار بالأسهم، ومن ثم اختبار الفرض (H2a)

٦-٥-٢-٦ تحليل النتائج واختبار الفروض: (التحليل الأساسي)

استخدم الباحث اختبار كرونباخ الفا لقياس الصدق والثبات ، حيث يتضح من هذه الاختبار مدى ثبات وصدق اجابات مفردات العينة. ويأخذ هذا المعامل قيمة تتراوح بين صفر وواحد ، وكلما زادت القيمة كلما زاد درجة الثبات. ويعتبر المعامل 7. او أعلى مستوى مقبول في معظم البحوث الاجتماعية. ويتضح من نتائج الاختبار للعينة محل الدراسة أن معامل الفا قيمته (0.744) ويعنى ذلك ثبات وصدق إجابات مفردات العينة.

ولتحديد نوع توزيع المجتمع، الذى تم سحب عينة الدراسة منه، وذلك من أجل تحديد ما إذا كان سيتم استخدام الاختبارات المعلمية Parametric tests أو الاختبارات اللامعلمية Parametric Non tests تم اجراء اختبار كلوموجروف -سيمرنوف Kolomgrov- Smirnov لمعرفة ما إذا كان هذا التوزيع يتبع التوزيع الطبيعي أم لا (Peck &Devor,2012). وتم صياغة الفرض الإحصائي لهذه الاختبار على النحو التالي:

فرض العدم H0: بيانات العينة مسحوبة من مجتمع له توزيع معتدل.

فرض البديل H1: بيانات العينة مسحوبة من مجتمع ليس له توزيع معتدل

وقد اظهرت النتائج الخاصة بالتحليل (كما هو موضح فى الجدول رقم ٤) أن مستوى المعنوية لجميع حالات الدراسة أقل من (0.05) مما يعنى رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل وبالتالي يتم استخدام الاختبارات غير المعلمية

جدول (٤) Tests of Normality

	Kolmogorov-Smirnov ^a			Shapiro-Wilk		
	Statistic	df	Sig.	Statistic	Df	Sig.
case1	.535	32	.000	.175	32	.000
case2	.220	32	.000	.879	32	.002
case3	.227	32	.000	.749	32	.000
case4	.227	32	.000	.802	32	.000
case5	.252	32	.000	.848	32	.000
case6	.202	32	.002	.937	32	.061

a. Lilliefors Significance Correction

٦-٥-٢-٦-١ نتائج اختبار فروض الدراسة

فيما يلي يعرض الباحث لنتائج اختبار فروض البحث الرئيسية والفرعية كل على حده:

أ- نتيجة اختبار الفرض الأول (H1) وفرعياته

استهدف الفرض (H1) اختبار ما إذا كان تقرير الإدارة عن هيكل الرقابة الداخلية يؤثر على قرار الاستثمار بالأسهم، واستخدم الباحث اختبار Wilcoxon Signed Ranks Test لتحديد مدى الاختلاف بين متوسطي عينتين غير مستقلتين، وتم صياغة فرض العدم و الفرض البديل على النحو التالي:

H0: لا يؤثر الإفصاح عن هيكل الرقابة الداخلة على قرار الاستثمار بأسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية

H1: يؤثر الإفصاح عن هيكل الرقابة الداخلة على قرار الاستثمار بأسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية

وتم صياغة هذين الفرضين احصائيا على النحو التالي

$$H0: M1 = M2$$

$$H1: M1 \neq M2$$

ويتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل إذا كانت قيمة (p-value) أقل من أو تساوي ٥%، والعكس إذا كانت قيمة (p-value) أكبر من ٥% ووفقا لنتائج الاختبار الموضحة في الجدول رقم (٥) يتم رفض فرض العدم ، لأن قيمة (p-value) تساوي (٠.046)، ومن ثم يتم قبول الفرض (H1) . كما يتضح من الجدول رقم (٦) ان الرتب كانت لصالح الحالة الثانية وهي ارفاق تقرير الادارة عن هيكل الرقابة الداخلية بالقوائم المالية .

وتتفق تلك النتائج مع بعض الدراسات السابقة (Church and Schneider, 2016; Zhou et al., 2018) التي خلصت الى وجود محتوى معلوماتي لتقرير الإدارة عن هيكل الرقابة الداخلية وذلك باستجابة أسعار أسهم الشركات لإفصاح الإدارة عن التقييم الذاتي لهيكل الرقابة الداخلية.

ويرى الباحث أن النتيجة التي تم التوصل اليها تعكس أهمية تقرير الإدارة عن هيكل الرقابة الداخلية، وأن المستثمرين في حاجة لتلك المعلومات، في سياق حاجتهم للإفصاح عن المعلومات غير المالية عموماً.

جدول (٥) نتيجة الاختبار الاحصائي للفرض (H1)

اسم الاختبار	P-Value
Wilcoxon Signed Ranks Test(z)	-1.993
Asymp. Sig. (2-tailed)	.046

جدول (٦) توزيع الرتب Ranks

	N	Mean Rank	Sum of Ranks
Negative Ranks	5 ^a	17.70	88.50
Positive Ranks	20 ^b	11.83	236.50
Ties	7 ^c		
Total	32		

a. case2 < case1

b. case2 > case1

c. case2 = case1

ب- نتيجة اختبار الفرض الفرعي (H1a)

استهدف الفرض (H1a) اختبار ما إذا مستوى التأهيل العلمي للمستثمر يؤثر على العلاقة بين إفصاح الإدارة عن هيكل الرقابة الداخلية و قرار الاستثمار بالأسهم، واستخدم الباحث اختبار (Wilcoxon Signed Ranks Test) لتحديد مدى الاختلاف بين متوسطي عينتين غير مستقلتين ، تم صياغة فرضي العدم والبديل على النحو التالي:

H0 : لا يختلف تأثير الإفصاح عن هيكل الرقابة الداخلية على قرار الاستثمار بأسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية باختلاف مستوى التأهيل العلمي للمستثمر

H1 : يختلف تأثير الإفصاح عن هيكل الرقابة الداخلية على قرار الاستثمار بأسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية باختلاف مستوى التأهيل العلمي للمستثمر

وتم صياغة هذين الفرضين احصائيا على النحو التالي

$$H_0: M_1 = M_2$$

$$H_1: M_1 \neq M_2$$

ويتضح من الجدول رقم (٧) ان قيمة (p-value) تساوى (0.480) وهى أكبر من ٥% مما يعنى قبول فرض العدم ، ورفض الفرض (H1a)

وتتفق تلك النتيجة مع دراسة (Christanti & Mahastanti, 2011)، والتي خلصت إلى عدم تأثير مستوى التأهيل العلمى للمستثمر على قرار الاستثمار . بينما اختلفت تلك النتيجة مع بعض الدراسات (زغلول، ٢٠١٩، 2013; Obamuyi, 2013; Lutfi, Bhandari & Deaves, 2005; 2010، التي توصلت لوجود تأثير معنوى لمستوى التأهيل العلمى للمستثمر على قرار الاستثمار .

ويرى الباحث أن تلك النتيجة قد ترجع الى عدم كفاءة البرامج التعليمية فى مصر وبعدها عن الممارسات الاستثمارية العملية فى سوق رأس المال.

جدول (٧) نتيجة الاختبار الاحصائى للفرض (H1a)

اسم الاختبار	P-Value
. Wilcoxon Signed Ranks Test(z)	- .706
Asymp. Sig. (2-tailed)	.480

ج- نتائج إختبار الفرض الفرعى (H1b)

استهدف الفرض (H1b) اختبار ما إذا مستوى خبرة المستثمر يؤثر على العلاقة بين الإفصاح الإدارة عن هيكل الرقابة الداخلية وقرار الاستثمار بالأسهم، واستخدم الباحث اختبار Wilcoxon Signed Ranks Test لتحديد مدى الاختلاف بين متوسطى عينتين غير مستقلتين، وتم صياغة فرضى العدم والبديل على النحو التالى:

H0: لا يختلف تأثير الإفصاح عن هيكل الرقابة الداخلية على قرار الاستثمار بأسهم الشركات

المقيدة بالبورصة المصرية باختلاف مستوى خبرة المستثمر

H1: يختلف تأثير افصاح الشركة عن تقرير الرقابة الداخلية على قرار الاستثمار باختلاف

مستوى خبرة المستثمر

$$H_0: M_1 = M_2$$

$$H_1: M_1 \neq M_2$$

ويتضح من الجدول رقم (٨) ان قيمة (p-value) تساوى (0.485) وهى أكبر من ٥% مما يعنى قبول فرض العدم و رفض الفرض (H1b). وتتفق تلك النتيجة مع بعض الدراسات (Kusumawati, 2013; Fachrudin & Fachrudin.,Rena et al.,2016) التى خلصت إلى أن خبرة المستثمر لا تؤثر بصورة معنوية فى قرار الاستثمار . بينما اختلفت مع بعض الدراسات (Christanti & Mahastanti, 2011 ؛ زغلول، ٢٠١٩) التى وجدت وجود تأثير معنوى لمستوى الخبرة على قرار الاستثمار أو العلاقة بين الافصاح غير المالى وقرار الاستثمار بالأسهم.

ويرى الباحث ان تلك النتيجة قد ترجع الى عدم ملاءمة طريق القياس التى استخدمها الباحث فى بيئة الأعمال المصرية.

جدول (٨) نتائج اختبار للفرض (H1b)

اسم الاختبار	P-Value
. Wilcoxon Signed Ranks Test(z)	-.699
Asymp. Sig. (2-tailed)	.485

د- نتائج اختبار الفرض الثانى(H2)

استهدف الفرض (H2) اختبار ما إذا كان توكيد مراقب الحسابات على تقرير الرقابة الداخلية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية يؤثر قرار الاستثمار بالاسهم، واستخدم الباحث اختبار Wilcoxon Signed Ranks Test لتحديد مدى الاختلاف بين متوسطى عينتين غير مستقلتين، وتم صياغة فرضى العدم والبديل على النحو التالى:

H0: لا يؤثر توكيد مراقب الحسابات على افصاح الإدارة عن هيكل الرقابة الداخلية على قرار الاستثمار بأسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية

H1: يؤثر توكيد مراقب الحسابات على افصاح الإدارة عن هيكل الرقابة الداخلية على قرار الاستثمار بأسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية

وتم صياغة هذين الفرضين احصائيا على النحو التالى

$$H0:M1=M2$$

$$H1:M1\neq M2$$

ويتضح من الجدول رقم (٩) ان قيمة (P-Value) أقل من ٥% ومن ثم يتم قبول الفرض الثاني (H2). كما يتضح من الجدول رقم (١٠) أن التأثير كان ايجابيا لصالح التوكيد على تقرير الرقابة الداخلية . وبناء على ذلك يتم قبول الفرض (H2)

وتتفق نتائج اختبار الفرض مع دراسة (Meiying,2015) التي خلصت إلى أن توكيد مراقب الحسابات على تقرير الإدارة عن هيكل الرقابة الداخلية له محتوى معلوماتي وأنه يؤثر على ادراك المستثمرين ومن ثم على قراراتهم اتجاه أسهم الشركة

ويرى الباحث أن النتيجة التي تم التوصل إليها بشأن هذا الفرض نتيجة منطقية ترجع إلى وعى المستثمرين بصفة عامة بأهمية خدمة التوكيد على المعلومات غير المالية، وبصفة خاصة بأهمية خدمة التوكيد على تقرير الرقابة الداخلية

جدول (٩) نتيجة الاختبار الاحصائي للفرض (H2)

P-Value	اسم الاختبار
-2.922	. Wilcoxon Signed Ranks Test(z)
.003	Asymp. Sig. (2-tailed)

جدول (١٠) الترتيب Ranks

	N	Mean Rank	Sum of Ranks
Negative Ranks	5 ^a	10.80	54.00
Positive Ranks	20 ^b	13.55	271.00
Ties	7 ^c		
Total	32		

a. m13 < m12

b. m13 > m12

c. m13 = m12

هـ - نتائج اختبار الفرض (H2a)

استهدف الفرض (H2a) اختبار ما إذا كانت العلاقة بين توكيد مراقب الحسابات على تقرير الرقابة الداخلية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية و قرار الاستثمار تختلف باختلاف نوع الاستنتاج الذي توصل إليه مراقب الحسابات، واستخدم الباحث اختبار Wilcoxon Signed Ranks Test لتحديد مدى الاختلاف بين متوسطى عينتين غير مستقلتين ، وتم صياغة فرضى العدم والبديل على النحو التالى

H0: لا يختلف تأثير توكيد مراقب الحسابات على افصاح الإدارة عن هيكل الرقابة الداخلية على قرار الاستثمار باسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية باختلاف نوع الاستنتاج المهني

H1: يختلف تأثير توكيد مراقب الحسابات على افصاح الإدارة عن هيكل الرقابة الداخلية على قرار الاستثمار باسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية باختلاف نوع الاستنتاج المهني

وتم صياغة هذين الفرضين احصائيا على النحو التالي

$$H0:M1=M2$$

$$H1:M1\neq M2$$

ويتضح من الجدول رقم (11) ان قيمة (P-Value) أقل من ٥% ومن ثم يتم قبول الفرض (H2c) كما يتضح من الجدول رقم (١٢) أن التأثير كان ايجابيا لصالح التوكيد غير المعدل على قرار الاستثمار . وبناء على ما سبق يتم قبول الفرض(H2a)

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (Lopez et al.,2006) التي أكدت، من خلال دراسة استقصائية، أن نوع استنتاج مراقب الحسابات بشأن هيكل الرقابة الداخلية يؤثر على أسعار أسهم الشركة. بينما تختلف تلك النتيجة مع دراسة (Schneider, 2009) والتي لم تجد دليلاً تجريبياً على أن نوع استنتاج مراقب الحسابات بشأن الرقابة الداخلية يؤثر على قرار الاستثمار بالأسهم.

ويؤيد الباحث هذه، لأن معظم الدراسات (دراز، ٢٠١٧؛ مهراڤ، ٢٠١٥؛ زغلول، ٢٠١٩) التي اختبرت أثر نوع استنتاج مراقب الحسابات في الإفصاح غير المالي في ظل البيئة المصرية توصلت الى وجود تأثير معنوي لنوع استنتاج مراقب الحسابات على قرار الاستثمار بالأسهم .

جدول (١١) نتيجة الاختبار الاحصائي للفرض (H2a)

اسم الاختبار	P-Value
. Wilcoxon Signed Ranks Test(z)	-3.341
Asymp. Sig. (2-tailed)	.001

جدول (١٢) الرتب Ranks

	N	Mean Rank	Sum of Ranks
Negative Ranks	21 ^a	14.62	307.00
Positive Ranks	5 ^b	8.80	44.00
Ties	6 ^c		
Total	32		

a. o2 < o1

b. o2 > o1

c. o2 = o1

٦-٥-٢-٧ التحليل الإضافي

انتقلت بعض الدراسات (زكى، ٢٠١٨؛ حامد، ٢٠١٩؛ Wang&Fargher, 2017) على أن التحليل الإضافي هو إحدى المنهجيات المتبعة لإضفاء المزيد من الوضوح والفهم على العلاقات محل الدراسة بالتحليل الأساسي من خلال الاعتماد على متغيرات لم يسبق التحقق من أثرها . وفي هذا الشأن حاول الباحث الإجابة على سؤالين من خلال التحليل الإضافي وهما أثر اختلاف خبرة مراقب الحسابات على العلاقة بين توكيد مراقب الحسابات على إفصاح الإدارة عن هيكل الرقابة الداخلية وقرار الاستثمار، وأثر اختلاف درجة تأهيل مراقب الحسابات على العلاقة السابقة، وذلك على النحو التالي:

أ- نتيجة اختبار اثر اختلاف خبرة مراقب الحسابات على العلاقة مجال (H2)

استهدف التحليل اختبار اثر خبرة مراقب الحسابات على العلاقة بين توكيد مراقب الحسابات على إفصاح الإدارة عن هيكل الرقابة الداخلية على قرار الاستثمار بالأسهم. واستخدم الباحث اختبار Wilcoxon Signed Ranks Test لتحديد مدى الاختلاف بين متوسطي عينتين غير مستقلتين، وتم فرضي العدم والبديل على النحو التالي

H0: لا يختلف تأثير توكيد مراقب الحسابات على إفصاح الإدارة عن هيكل الرقابة الداخلية على قرار الاستثمار بأسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية باختلاف مستوى خبرة مراقب الحسابات

H1: يختلف تأثير توكيد مراقب الحسابات على إفصاح الإدارة عن هيكل الرقابة الداخلية على قرار الاستثمار بأسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية باختلاف مستوى خبرة مراقب الحسابات

وأظهرت نتائج الاختبار ، كما هو موضح فى الجدول رقم (١٣) أن قيمة (p-value) تبلغ (0.010) ، ومن ثم يتم قبول الفرض البديل ، مما يعنى أن خبرة مراقب الحسابات تؤثر معنويا على العلاقة بين توكيد مراقب الحسابات على افصاح الادارة عن هيكل الرقابة الداخلية وقرار الاستثمار بالأسهم.

جدول (١٣) نتائج اختبار أثر خبرة مراقب الحسابات

	case4 - case3
Z	-2.581 ^b
Asymp. Sig. (2-tailed)	.010

a. Wilcoxon Signed Ranks Test

b. Based on positive ranks.

ب- نتيجة اختبار أثر تأهيل مراقب الحسابات على العلاقة مجال (H2)

استهدف التحليل اختبار أثر تأهيل مراقب الحسابات على العلاقة بين توكيد مراقب الحسابات على افصاح الادارة عن هيكل الرقابة الداخلية و قرار الاستثمار بالأسهم. واستخدم الباحث اختبار Wilcoxon Signed Ranks Test لتحديد مدى الاختلاف بين متوسطى عينتين غير مستقلتين ، وتم صياغة فرضى العدم والبديل على النحو التالى:

H0: لا يختلف تأثير توكيد مراقب الحسابات على افصاح الإدارة عن هيكل الرقابة الداخلية على قرار الاستثمار بأسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية باختلاف مستوى تأهيل مراقب الحسابات

H1: يختلف تأثير توكيد مراقب الحسابات على افصاح الإدارة عن هيكل الرقابة الداخلية على قرار الاستثمار بأسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية باختلاف مستوى تأهيل مراقب الحسابات وأظهرت نتائج الاختبار، كما هو موضح فى الجدول رقم (١٤) أن قيمة (p-value) تبلغ (0.001)، ومن ثم يتم قبول الفرض البديل، مما يعنى أن درجة تأهيل مراقب الحسابات تؤثر معنويا على العلاقة بين توكيد مراقب الحسابات على افصاح الإدارة عن هيكل الرقابة الداخلية وقرار الاستثمار بالأسهم.

جدول (١٤) اختبار اثر تاهيل مراقب الحسابات^a

	case5 - case3
Z	-3.408 ^b
Asymp. Sig. (2-tailed)	.001

a. Wilcoxon Signed Ranks Test

b. Based on positive ranks.

٦-٥-٢-٨ تحليل الحساسية

عرفت دراسة (زكى، ٢٠١٨) تحليل الحساسية بأنه اسلوب أو منهجية لتحديد تأثير اختلاف طرق قياس المتغيرات الرئيسية ، وحجم العينة ، المدى الزمني المستند اليه بالتحليل ، ومن خلال مقارنة نتائج التحليل الأساسى وتحليل الحساسية يتم تحديد أفضل نموذج لاختبار العلاقة موضوع الدراسة. ويهدف تحليل الحساسية إلى فحص والتحقق من أثر التغيرات المحتملة على الاستنتاجات التى يمكن استخلاصها من النموذج . كما يحاول معرفة أثر القيم المختلفة للمدخلات على المخرجات (حامد، ٢٠١٩). واستهدف الباحث من تحليل الحساسية اختبار كل من مدى حساسية النموذج لتغيير نوع العينة، وطريقة قياس المتغير التابع

أولاً- تحليل الحساسية: (حالة تغيير العينة)

تم الاعتماد فى التحليل الأساسى على عينة المستثمرين ، أما بالنسبة لتحليل الحساسية سوف يتم الاعتماد على عينة من مجتمع أعضاء هيئة التدريس وطلبة الدراسات العليا، بلغ عددهم ٤١ مفردة. وتم التأكد بأن المجتمع الذى سحبت منه عينة الدراسة لا يتبع التوزيع الطبيعي، وبالتالي يتم استخدام الاختبارات غير المعلمية، وتم استخدام نفس الاختبارات التى استخدمت فى اختبار الفروض فى التحليل الأساسى، وعليه فقد تم اعادة اختبار فروض البحث كالتالى:

أ- نتيجة اختبار الفرض الأول (H1)

استهدف الفرض (H1) اختبار ما إذا كان افصاح الإدارة عن هيكل الرقابة الداخلية يؤثر على قرار الاستثمار بالأسهم ، واستخدم الباحث اختبار Wilcoxon Signed Ranks Test ويوضح الجدول رقم(١٧) أن (p-value) أقل من ٥% ، وبناء على ما سبق يتم قبول (H1)

جدول (١٧) نتيجة الاختبار الاحصائي للفرض (H1)

اسم الاختبار	P-Value
Wilcoxon Signed Ranks Test(z)	-3.531
Asymp. Sig. (2-tailed)	.000

وباتباع نفس الخطوات أمكن إعادة اختبار باقى الفروض.ويمكن تلخيص نتائج التحليل الأساسى وتحليل الحساسية على النحو التالى

الفرض	التحليل الأساسى	تحليل الحساسية
(H1)	تم قبوله	تم قبوله
(H1a)	تم رفضه	تم رفضه
(H1b)	تم رفضه	تم رفضه
(H2)	تم قبوله	تم قبوله
(H2a)	تم قبوله	تم قبوله

وبناء على سيق يتضح من نتائج الاختبار اتفاق العينتين فى قبول الفرض (H1)، (H2)، و(H2a) للعينتين ورفض باقى الفروض.

ثانيا: تحليل الحساسية: (تغيير طريقة قياس المتغير التابع)

استخدم الباحث فى التحليل الأساسى قيمة سعر السهم التى يتنبأ بها المستثمر فى السنة المقبلة، بينما فى تحليل الحساسية قام الباحث باعطاء القيمة (صفر) فى حالة توقع المستثمر ثبات سعر السهم للسنة المقبلة مقارنة بالسنة الحالية ، أما فى حالة زيادة أو انخفاض سعر السهم عن سعر سهم السنة الحالية فتم اعطاء المتغير القيمة (واحد) .

أ- نتيجة اختبار الفرض الأول

ووفقا لنتيجة اختبار Wilcoxon Signed Ranks Test يتم قبول فرض العدم ورفض الفرض البديل، حيث أن قيمة (p-value) تساوى (0.102)، وبناء على ذلك يتم رفض الفرض (H1)

ب- نتيجة اختبار الفرض الثانى

ووفقا لنتيجة اختبار Wilcoxon Signed Ranks Test يتم قبول فرض العدم ورفض الفرض البديل، حيث أن قيمة (p-value) تساوى (0.08)، وبناء على ذلك يتم رفض الفرض (H2)

وبمقارنة نتائج التحليل الاساسى بتحليل الحساسية بالنسبة لاختلاف طريقة القياس، يتضح قبول الفرضين فى التحليل الاساسى ، حيث كانت قيمة (p-value) للفرضين كانت اقل من 0.05 بينما كانت قيمتها فى التحليل الحساسية أكبر من 0.05 ، ومن ثم تم رفض الفرضين.

٦-٦ النتائج والتوصيات ومجالات البحث المقترحة

استهدف البحث دراسة وتحليل واختبار أثر الإفصاح عن هيكل الرقابة الداخلية وتوكيد مراقب الحسابات على ذلك الإفصاح على قرار الاستئثار ، وأثر الخصائص الديمغرافية للمستثمر ونوع استنتاج مراقب الحسابات على العلاقات محل الدراسة من خلال دراسة تجريبية على المستثمرين. وفيما يلي عرض لنتائج البحث والتوصيات، ومجالات البحث المقترحة

٦-٦-١ نتائج البحث

خلص الباحث على مستوى الدراسة النظرية إلى أهمية الرقابة الداخلية فى الشركة وأهمية قيام الإدارة بالتقييم الذاتى لهيكل الرقابة الداخلية، لتحديد ما إذا كانت هناك أوجه ضعف جوهرية فى هذا الهيكل وتخاذ ما يلزم من اجراءات للتغلب على اوجه الضعف، مما يعزز من أهداف الرقابة الداخلية للشركة. كما اتضح للباحث من خلال الدراسات التى تناولت أهمية الرقابة الداخلية أن هناك طلبا من أصحاب المصالح، وخاصة المستثمرين على معلومات تقييم الإدارة لهيكل الرقابة الداخلية، وذلك لتقييم جودة وإمكانية الاعتماد على تقارير الشركة سواء المالية أو غير المالية. وتناولت بعض الاصدارات المهنية الرقابة الداخلية من حيث كيفية قيام الإدارة بالتقييم الذاتى لها والافصاح عن ذلك التقييم. كما تناولت العديد من الدراسات والاصدارات المهنية اهمية التصديق و التوكيد على تقرير الادارة عن هيكل الرقابة الداخلية من قبل مراقب الحسابات واصدار استنتاج ايجابى عن ذلك التقييم. وبالرغم من ذلك لا يوجد الزام على الشركات المقيدة بالبورصة باعداد تقرير تقييم وتقرير توكيد مراقب الحسابات على ذلك التقييم الا فى قلة من البلدان، وذلك لأن الأمر يحتاج للدراسة من قبل كل دولة لتحديد مدى ملاءمة تلك المتطلبات لبيئتها.

أما بالنسبة لنتائج الدراسة على المستوى التجريبي، فقد خلص الباحث إلى وجود تأثير معنوى للإفصاح عن تقييم الادارة لهيكل الرقابة الداخلية على قرار الاستثمار بالأسهم ، كما يوجد أهمية وتأثير معنوى لتقرير التوكيد المهني على تقييم الإدارة لهيكل الرقابة الداخلية على قرار الاستثمار بالأسهم ، وأن نوع استنتاج مراقب الحسابات يؤثر على العلاقة بين التوكيد المهني على تقرير الرقابة الداخلية وقرار الاستثمار

كما أكدت نتائج التحليل الإضافي على أهمية تأهيل وخبرة مراقب الحسابات، حيث أظهرت هذه النتائج وجود تأثير معنوي لتأهيل وخبرة مراقب الحسابات على العلاقة بين التوكيد المهني على افصاح الإدارة عن هيكل الرقابة الداخلية على قرار الاستثمار بالأسهم. كما اتفقت نتائج تحليل الحساسية مع نتائج التحليل الأساسي عند حالة تغيير نوع العينة، بينما لم تتفق النتائج في حالة تغيير طريقة قياس المتغير التابع.

٦-٦-٢ توصيات البحث

- في ضوء ما انتهى اليه البحث بشقيه النظري والتجريبي، وفي ضوء حدوده، يوصى الباحث بما يلي:
- أهمية زيادة وعي الشركات والأجهزة الرقابية ذات الصلة، من خلال المؤتمرات والندوات العلمية، بأهمية الإفصاح عن التقييم الذاتي للرقابة الداخلية وتوكيد مراقب الحسابات على ذلك الإفصاح.
 - ضرورة قيام الجهات المصرية المعنية باصدار معايير المحاسبة والمراجعة بتوفير إرشادات كافية عن محتوى تقرير إفصاح الإدارة عن تقييمها لهيكل الرقابة الداخلية ، وايضا توفير إرشادات كافية عن مسئولية مراقب الحسابات عند التوكيد على افصاح الإدارة عن هيكل الرقابة الداخلية.
 - ضرورة قيام مكاتب المحاسبة والمراجعة في مصر بتأهيل وتدريب مراقبي الحسابات على خدمات التوكيد على الافصاح غير المالي بصفه عامة، والتوكيد على افصاح الإدارة عن هيكل الرقابة الداخلية بصفة خاصة.
 - يجب تحديث معيار التوكيد المصري رقم (٣٠٠٠) ليواكب أحدث التعديلات على نظيرة الدولي من جهة وليشمل اجراءات خاصة بالتوكيد على تقرير الإدارة عن هيكل الرقابة الداخلية من جهة أخرى.
 - يجب أن تلزم الهيئة العامة للرقابة المالية الشركات المقيدة بالبورصة المصرية باعداد ونشر تقرير عن هيكل الرقابة الداخلية مصحوبا بتقرير توكيد من مراقب الحسابات عليه ضمن التقرير السنوي للشركة.

٦-٦-٣ مجالات البحث المقترحة

- في ضوء ما انتهى اليه البحث، وفي ضوء حدوده، يوصى الباحث بأهمية البحوث التالية مستقبلاً:
- أثر الإفصاح عن هيكل الرقابة الداخلية على قرار منح الائتمان - دراسة تجريبية
 - أثر التوكيد المهني على الافصاح عن هيكل الرقابة الداخلية على قرار منح الائتمان - دراسة تجريبية

- أثر الخصائص التشغيلية للشركة على العلاقة بين التوكيد المهني على الإفصاح عن هيكل الرقابة الداخلية وكفاءة الاستثمار - دراسة تجريبية
- أثر التوكيد المهني على الإفصاح عن هيكل الرقابة الداخلية في البنوك المصرية على قرارات الاستثمار بالأسهم - دراسة تجريبية
- أثر الإفصاح عن هيكل الرقابة الداخلية عبر مواقع الشركات على الانترنت على قرار الاستثمار بالأسهم - دراسة تجريبية.

المراجع

أولاً: المراجع العربية

- السواح، تامر ابراهيم (٢٠٠٨) دور التقرير الخاص عن هيكل الرقابة الداخلية في زيادة مصداقية القوائم المالية في زيادة درجة الثقة و الاعتماد على القوائم المالية: دراسة تطبيقية على جمهورية مصر العربية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة اسكندرية.
- دراز، مي خليل (٢٠١٧) "أثر توكيد مراقب الحسابات عمى إفصاح الشركات المقيدة بالبورصة عن مسؤوليتها الاجتماعية على قرار الاستثمار في الأسهم: دراسة تجريبية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة دمنهور.
- حامد، سحر سعيد (٢٠١٩) أثر الإسناد والتوقيت والوضع الوظيفي للمراجعة الداخلية على قرار المراجع الخارجي بشأن مدى اعتناده على وظيفة المراجعة الداخلية : دراسة تجريبية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة دمنهور.
- حسين القاض، ماهر عياش، وسامى صوفى (٢٠٠٦) دور الإفصاح الذى تقوم به الإدارة فى تفعيل الرقابة الداخلية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، مج ٢٨، ع ٢٤: ١٧٩ - ٢٠٠.
- خليل، عبداللطيف محمد (٢٠١٢) أفضل ممارسات المراجعة المرتبطة بالرقابة الداخلية على التقرير المالي في ضوء الإصدارات المهنية، مجلة البحوث التجارية، مج ٣٤، ع ١، جامعة الزقازيق، كلية التجارة: ٣٥٢ - ٤٢

خير، عبير عصمت (٢٠٠٩) دور المراجع في الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة وأثر ذلك على ترشيد قرارات مستخدمي القوائم المالية ، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة ،جامعة عين شمس.

زغلول، سعاد (٢٠١٩) أثر توكيد المراجع الخارجي على تقارير الاعمال المتكاملة على قرارى الاستثمار ومنح الائتمان: دراسة تجريبية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة اسكندرية.

زكي، نهى محمد (٢٠١٨). أثر جودة المراجعة الخارجية على الحد من السلوك الانتهازي للإدارة ومنع الغش بالقوائم المالية: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.رسالة دكتوراه ، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية.

سعد الدين، ايمان محمد(٢٠٠٨) أثر تقرير الإدارة والمراجع الخارجى عن فعالية الرقابة الداخلية فى ضوء قانون (SOX) على تحسين جودة التقرير المالى بالتطبيق على البيئة المصرية، مجلة الدراسات المالية والتجارية، ع ١ كلية التجارة، جامعة بنى سويف.

سعيد، شيماء الشحات محمد(٢٠١٤) أثر فعالية هيكل الرقابة الداخلية على مستوى التحفظ المحاسبى المشروط بالقوائم المالية - دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة اسكندرية

شحاته، شحاته السيد (٢٠١٤) أثر توكيد مراقب الحسابات على إفصاح الشركات المقيدة بالبورصة عن مسؤوليتها الاجتماعية على قرارى الاستثمار ومنح الائتمان- دراسة ميدانية وتجريبية ،مجلة المحاسبة والمراجعة-، AUJAA كلية التجارة، جامعة بنى سويف، مج،4 ع

١٢٧-١٨٥:

عباس، دلاوه قادر، (٢٠١٤) استخدام بطاقة قياس الأداء المتوازن كأداء لتقييم الإفصاح المحاسبى لمحتوى تقارير الأعمال المتكاملة- دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة المنصورة

عبد العظيم، سمير إبراهيم، " (٢٠١٧) دور مراقب الحسابات تجاه تقارير الأعمال المتكاملة ونوع التأكيدات المهنية المطموية واختبار مدى قبوله لدى أصحاب المصالح لتقليل فجوة التوقعات- دراسة تطبيقية"، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية التجارة، جامعة بني سويف

مهران، كريم جابر محمد (٢٠١٥)، أثر التوكيد الميني عمى افصاح الشركات عن مدى التزامها بالممارسات القياسية للحوكمة على سلموك متخذي قرار الاستثمار في الأسهم"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية

مؤمن، شريف محمد لطفى (٢٠١٤) تقييم الإفصاح عن فعالية الرقابة الداخلية على التقارير المالية لمنظمات الأعمال: دراسة ميدانية، مجلة البحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة بورسعيد، ١٤، ١٣٣-١٨٥

----- (٢٠١٧) التطوير الداعم لخدمات التأكيد بغرض تفعيل موثوقية المعلومات غير المالية المفصح عنها، الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مج ٢١، ٢٤: ١٠٠٥-١٠٥١

وزارة الاستثمار، معايير المراجعة المصرية، معيار المراجعة المصري رقم "260"، الاتصال مع المسئولين فيما يتعلق بموضوعات المراجعة متاح على موقع <http://www.cma.gov.eg>

ثانياً: المراجع الأجنبية

Ackers,B (2009) Corporate social responsibility assurance: How do South African publicly listed companies compare? **Meditari Accountancy Research** ,Vol.17:1-17

Agyei-Mensah, B (2016) Internal control information disclosure and corporate governance: evidence from an emerging market, Corporate Governance: **The International Journal of Business in Society**, Vol. 16 Iss. 1: 79-95.

- Akisik, O & Gal, G (2017) The impact of corporate social responsibility and internal controls on stakeholders' view of the firm and financial performance, **Sustainability Accounting, Management and Policy Journal**, Vol. 8 Iss: 3:246–280,
- Aldridge, C.R & Colbert, J.L(1994) Management's Report on Internal Control, and the Accountant's Response, **Managerial Auditing Journal**, Vol. 9 Iss: 7 :21–28
- Allen, M.O (1997) **THE effect of management and auditor reports on internal control on financial analysts' perceptions and decisions**, partial fulfillment of the requirements for the degree of Doctor of Philosophy, Drexel University
- Altamuro, J & Beatty.A (2010). How does internal control regulation affect financial reporting"? **Journal of Accounting and Economics** Vol. 49: 58–74
- Anvarkhatibi, S., Safashur, M & Mohammadi, j (2012) "The Effect of Auditors Opinions on Shares Prices and Returns in Tehran Stock Exchange", **Research Journal of Management Sciences**, Vol.1, No.1: 23– 27.
- Arens, A. A., Randal J. E & Beasley, M. S (2014), **Auditing and Assurance Services: An Integrated Approach**, 14/E: Prentice Hall
- Ashbaugh-Skaife, H., Collins, D.W & Kinney, W.R (2007) The discovery and reporting of internal control deficiencies prior to SOX-mandated audits, **J. Account. Econ.** Vol. 44: 166–19
- Asare, S. K. & Wright, A. (2012) The effect of type of internal control report on users' confidence in the accompanying financial statement audit report', **Contemporary Accounting Research**, Vol. 29, No. 1: 152–75.

- Audit Analytics (2009), Restatements disclosed by the two types of SOX 404 issuers, **Available at <https://www.auditanalytics.com>**
- Auditing Standards Board (ASB), Statement on Standards for Attestation Engagements No. 15, ***An Audit of Internal Control Over Financial Reporting That Is Integrated With an Audit of Financial Statements***, New York: American Institute of Certified Public Accountants (AICPA 2008)
- Auditing Standards Board (ASB) Statement on Auditing Standards, (SAS) No. 130, ***An Audit of Internal Control Over Financial Reporting That Is Integrated With an Audit of Financial Statements***, New York: American Institute of Certified Public Accountants (2016)
- Bedard, J. C., & Graham, L. (2011). Detection and severity classifications of Sarbanes–Oxley Section 404 internal control deficiencies. **The Accounting Review**, Vol .86, No.3: 825–855.
- Beneish, M.D., Billings, M.B&. Hodder, L.D (2008) Internal Control Weaknesses and Information Uncertainty. **The Accounting Review**, Vol. 83, No. 3: 665–703. Benschop, W (2017) **How Do Investors Value Assurance on Corporate Responsibility (CSR) Reports? Evidence from European Listed Companies**", Master Thesis, Radboud University
- Bolton, B., Lian, Q., Rupley, K., & Zhao, J. (2016). Industry contagion effects of internal control material weakness disclosures. **Advances in Accounting**, Vol.1.No. 34: 27–40.
- Burns, Jr & Herrygers, S, (2014) Challenges and Leading Practices Related to Implementing COSO's Internal Control — Integrated Framework. Deloitte.

- Clinton, S., Pinello, A., & Ashbaugh-Skaife, H. A. (2014). The implications of ineffective internal control and SOX 404 reporting for financial analysts. **Journal of Accounting and Public Policy**, Vol .33: 303–327.
- Chalmers.k, David Hay, D, Khlif, H (2019) Internal control in accounting research, **A review Journal of Accounting Literature**, Vol. 42: 80–103
- Cheng, M., Dhaliwal, D., & Zhang, Y. (2013). Does investment efficiency improve after the disclosure of material weaknesses in internal control over financial reporting? **Journal of Accounting and Economics**, Vol .56: 1–18
- Church, B. & Schneider,A (2016)The Impact of Section 302 and 404(b) Internal Control Disclosures on Prospective Investors' Judgments and Decisions: An Experimental Study., **International Journal of Auditing**, Vol. 20: 175–185
- Coram P. J., G. S. Monroe and D. R. Woodliff (2009) The Value of Assurance on Voluntary Nonfinancial Disclosure: An Experimental Evaluation", **Auditing: A Journal of Practice & Theory**, Vol. 28, No. 1: 137–151
- Committee of Sponsoring Organizations of the Treadway Commission (COSO). 1992. *Internal Control—Integrated Framework*. New York, NY: AICPA.
- Committee of Sponsoring Organizations of the Treadway Commission (2013), *Internal Control –Integrated Framework*, AICPA, Durham, NC.

- Christanti N., Mahastanti L.A., 2011, Faktor-Faktor Yang Dipertimbangkan Investor Dalam Melakukan Investasi, **Jurnal Manajemen Teori dan Terapan**, Vol.4, N.3.
- Dang1, L & Fang, Q(2018) Does Attestation of the Effectiveness of Internal Control over Financial Reporting Discourage Earnings Management? Evidence from China **Accounting and Finance Research**, Vol. 7, No. 4: 1-17
- De Franco, G., Guan, Y., & Lu, H. (2005). The Wealth Change and Redistribution Effects of Sarbanes-Oxley Internal Control Disclosures. **Available at Ssrn <https://doi.org/10.2139/ssrn.706701>**
- Deumes, R. (2004): Voluntary Reporting on Internal Control by Listed Dutch Companies. Working Paper. Maastricht University, Maastricht. Faculty of Economics and Business Administration
- Donelson, D., Ege, M., & McInnis, J. M. (2017). Internal control weaknesses and financial reporting fraud. Auditing: **A Journal of Practice & Theory**, Vol.36: 45–69.
- Dilla, William N.; D. J. Janvrin; J.D. Perkins & R. Raschke (2014) Assurance on Environmental Performance and Investor Judgments: The Impact of Environmental Attitudes, **Available at <http://ssrn.com/abstract=225212>**
- Dong, L (2017) Understanding investors' reliance on disclosures of nonfinancial information and mitigating mechanisms for under reliance, **Accounting and Business Research**, Vol. 47, Iss. 4
- Doyle, J. T., Ge, W., & McVay, S. (2007). Accruals quality and internal control over financial reporting. **The Accounting Review**, Vol.82, No.5:1141 –1170

- Ettredge, M., Li, C. & Sun, L. (2006), The impact of SOX section 404 internal control quality assessment on audit delay in the SOX Era, *Auditing: Journal of Practice & Theory*, Vol. 25 No. 2,: 1–23.
- Glassman, C. (2006), Speech by SEC commissioner”, **available at: www.sec.gov/news/speech/2006/spch050806cag.htm**.
- Fachrudin K.R& Fachrudin K.A. (2016) The influence of education and experience toward investment decision with moderated by financial literac, **Polish Journal of Management Studies**, Vol.14,No.1:51–60.
- Farzinfar, A.A, (2013), Investigating the relationship between auditor’s opinion and stock return in the companies listed at Tehran stock exchange market, **Management Science Letters**, Vol.3, Iss.1:81–90.
- Foster ,B McClain,G&Shastri,T(2009) A note on perceptions of auditors’ internal control report mandated by the PCAOP:Can reformatting the report enhance perceives value added ,**The Research in Accounting Regulation** ,Vol.,No.21: 63–67
- Hammersley, J. S., Myers, L. A., & Shakespeare, C. (2008). Market reactions to the disclosure of internal control weaknesses and to the characteristics of those weaknesses under section 302 of the Sarbanes Oxley Act of 2002. **Review of Accounting Studies**, Vol .13No,1: 141–16
- He, L., Daniel ,B & Thornton,D.B (2013) The Impact of Disclosures of Internal Control Weaknesses and Remediations on Investors' Perceptions of Earnings Quality, **Accounting Perspectives**, Vol. 12, No. 2,:39–101.

- Herda,D.N.,. Notbohm,M.A & Dowdell,T.D (2014)The effect of external audits of internal control over financial reporting on financial reporting for clients of Big 4, Second-tier, and small audit firms, **Research in Accounting Regulation** Vol . 26: 98–103
- Hermanson, D., & Ye, Z. (2009). Why Do Some Accelerated Filers with SOX Section 404 Material Weaknesses Provide Early Warning under Section 302? **Auditing: A Journal of Practice & Theory** ,**Vol. 28 No. 2**: 247–271.
- Hoang, Hien, Roger Simnett & Ken T. Trotman, 2017, "The Effect of CSR Assurance and Explicit Assessment on Investor Valuation Judgments", **Available at <http://www.ssrn.com>**
- Hogan, C. E., & Wilkins, M. S. (2008). Evidence on the audit risk model: Do auditors increase audit effort in the presence of internal control deficiencies? **Contemporary Accounting Research**, **Vol 25**: 219–242.
- Holder, A. D., Karim, K. E., & Robin, A. J. (2013). Was Dodd–Frank justified in exempting small firms from Section 404b compliance? **Accounting Horizons**, Vol 27No.1: 1–22
- Hossain, M.; Perera, M. H. B.& Rahman, A. R. (1995). Voluntary Disclosure in the Annual Reports of New Zealand Companies. In: **J Int Financial Man & Acc** ,Vol.6 No.1pp: 69–87.
- Hun,K.T(2016) Mandatory management disclosure and mandatory independent audit of internal controls: Evidence of configural information processing by investors **Available at <https://doi.org/10.1016/j.aos.2016.12.002>****Get rights and content**
- Hunziker,S (2013) Internal Control Disclosure and Agency Costs –Evidence from Swiss listed non–financial Companies,Working paper, Institute

of Financial Services Zug IFZ, Lucerne University of Applied Sciences, Grafenauweg 10, 6304 Zug, Switzerland.

International Auditing and Assurance Standards Board (2013), **ISAE 3000** (Revised), Assurance Engagements other than Audits or Reviews of Historical Financial Information, International Federation of Accountants, New York, NY.

International Federation of Accountants (IFAC), 2009, Annual Report, **available at <http://www.ifac.org>**

Iliev, P. (2010). The effect of SOX Section 404: Costs, earnings quality, and stock prices. **The Journal of Finance**, Vol.65, No.3: 1163–1196.

Jaggi, B., Mitra, S., & Hossain, M. (2015). Earnings quality: Internal control weaknesses and industry–specialist audits. **Review of Quantitative Finance and Accounting**, Vol.45: 1–32.

Järvinen, T., & Myllymäki, E. (2016). Real earnings management before and after reporting SOX 404 material weaknesses. **Accounting Horizons**, Vol 30, No.1: 119–141.

Ji, X. D., Lu, W., & Qu, W. (2015). Determinants and economic consequences of voluntary disclosure of internal control weaknesses in China. **Journal of Contemporary Accounting & Economics**, Vol .11: 1–17

Kiran D & Rao U.S (2004) Identifying Investor Group Segments Based on Demographic and Psychographic Characteristics, MBA Project Report, Sri Sathya Sai Institute of Higher Learning.

Kim, J.B., Song, B.Y. and Zhang, L. (2011), “Internal control weakness and bank loan contracting: evidence from SOX section 404 disclosures”, **The Accounting Review**, Vol. 86, No. 4: 1157–1188

- Kim, Y., & Park, M. S. (2009). Market uncertainty and disclosure of internal control deficiencies under the Sarbanes–Oxley Act. **Journal of Accounting and Public Policy**, Vol.28, No.5: 419–445.
- Kinney, W.R & Shepardson, M.L (2011) Do Control Effectiveness Disclosures Require SOX 404(b) Internal Control Audits? A Natural Experiment with Small U.S. **Public Companies**, **Journal of Accounting research**, Vol.49, No 2:413–448
- Kinney, W. 2000. Research opportunities in internal control quality and quality assurance. *Auditing: A Journal of Practice & Theory*, Vol.19:83–90
- Knechel, W. R., wallage, P., eilifsen, A. & van praag, B.(2006). The demand attributes of assurance services providers and the role of independent accountants. *International Journal of Auditing*, Vol. 10: 143–162.
- Krishnan, G. V., & Yu, W. (2012). Do small firms benefit from auditor attestation of internal control effectiveness? *Auditing: A Journal of Practice & Theory*, Vol.34, No.1: 115–137.
- Kuhn, R., Jr., Ahuja, M., & Mueller, J. (2013). An examination of the relationship of IT control weakness to company financial performance and health. *International Journal of Accounting & Information Management*, Vol.21: 227–240
- Kusumawati M (2013) Faktor Demografi, Economic Factors dan Behavioral Motivation Dalam Pertimbangan Keputusan Investasi Di Surabaya, “**FINESTA**”, Vol. 1, No.2
- Lan, Q., Xiong, Q, , He, L & Ma, C, (2018) Individual investment decision behaviors, **PLoS ONE** Vol .13, No.8

- Lambert, R., Leuz, C., & Verrecchia, R. E. (2007). Accounting information, disclosure, and the cost of capital. **Journal of Accounting Research**, Vol. 45 No .2:385-420.
- Leng,J& Li,L(2011) Analysis of the Relationship between Listed Companies' Earnings Quality and Internal Control Information Disclosure, **Modern Economy**, Vol.2: 893-900
- Liburd,H.B., Cohen,j &Zamora,v (2012) The Effects of Corporate Social Responsibility Investment, Assurance, and Perceived Fairness on Investors' Judgments, **SSRN electronic journal**
- Lin, Z. Tang,J.Q & Xiao,J (2003)An Experimental Study of Users 'Responses to Qualified Audit Reports in China, **Journal of International Accounting Auditing &Taxation**, Vol.12, No.1:1-22
- Lobo,G & Zhou,J(2006) Did Conservatism in Financial Reporting Increase after the Sarbanes-Oxley Act? Initial Evidence, **Accounting Horizons**, Vol. 20, No. 1, : 57-73,
- Lopez, T., Vandervelde, S& Wu, Y.(2009). Investor perceptions of an auditor's adverse internal control opinion. **Journal of Accounting and Public Policy Vol. 28, No. 3** :231- 250.
- Lou, F ., Sun,Q &Yuan,H(2017) Voluntary disclosure of internal control and auditor's attestation: evidence from China , **Frontiers of Business Research in China** ,Vol. 11,No.2:1-26
- Lutfi, L (2011) The Relationship Between Demographic Factors and Investment Decision in Surabaya, "Journal of Economics, **Business and Accountancy Ventura**", Vol. 13 ,No.3: 213-224.

- Mcmullen, D. A., Raghunandan, K. & Rama, D. V. (1996.) Internal Control Reports and Financial Reporting Problems. ***Accounting Horizons***, Vol.10: 67-75.
- Mcenroe ,j(2006)Perceptions of the Effect of Sarbanes-Oxley on Earnings Management Practices ,**Research in Accounting Regulation**
- Mensah, S., Aboagye, K., Addo, E., & Buatsi, S. (2003). Corporate governance and corruption in Ghana: Empirical findings and policy implications. **African Capital Markets Forum**, Johannesburg,:27-29.
- Mitra, S., Jaggi, B., & Hossain, M. (2015). Internal control weaknesses and accounting conservatism: Evidence from the Post-Sarbanes-Oxley Period, **Journal of Accounting, Auditing & Finance**, Vol.28: 152-191.
- Moradi, M., Salehi,M., Rigi,M & Moeinizade,M, 2011, The effect of qualified audit report on share prices and returns: Evidence of Iran, **African Journal of Business Management**, Vol.5, No.8, : 3354-3360.
- Mukhlisin & Anissa,,N(2018) Internal Control Disclosure, Ethics Disclosure and Earnings Management as Signal to Detect Fraudulent Financial Reporting, **International Journal of Management, Accounting and Economics**, Vol. 5, No. 6: 448-460
- Nagy, A. L. (2010). Section 404 compliance and financial reporting quality. **Accounting Horizons**, Vol. 24,No.3:441-454.
- Obamuyi T.M (2013) Factors Influencing Investment Decisions in Capital Market: A Study of Individual Investors in Nigeria, “**Organizations and Markets in Emerging Economies**”, Vol. 4 ,No.1: 141-161

- PCAOB (2004), *Auditing Standard No. 2: An Audit of Internal Control over Financial Reporting Performed in Conjunction with an Audit of Financial Statements*, Public Company Accounting Oversight Board, Washington, DC.
- PCAOB (2007), *Auditing Standard No. 5 - An Audit of Internal Control over Financial Reporting That is Integrated with An Audit of Financial Statements*, Public Company Accounting Oversight Board, Washington, DC.
- Pei, Donglin & Philip A. Hamill, 2013, "Do modified audit opinions for Shanghai listed firms convey heterogeneous information?" **Journal of International Accounting, Auditing & Taxation**, vol.22, ISS.1:1-11
- Puspitaningtyas Z.(2013), Perilaku Investor Dalam Pengambilan Keputusan Investasi di Pasar Modal, **Forum Manajemen Indonesia**.
- Ramos, Michael (2003) Auditors' responsibility for fraud detection, **Journal of Accountancy**, Vol .195, No.1: 28- 36.
- Rana, H. M., Khan, J., & Baig, A. A. (2014). Information searches as a mediator between Income and risky decision-making behavior and influence of education on risky decision-making behavior: a study from Pakistan, **The Business & Management Review**, Vol. 4, No. 3:81-92.
- Rena, B. E, Gene,E.G & Ozkull,F.U (2016) The Impact of Opinions of the Independent Auditors on the Investor Decisions in Banking Sector: An Empirical Study on the Banks Operating in Turkey" ,**Accounting & Finance Research**, Vol.5, No.1, :157-163
- Rautenstrauch, Th.; Hunziker, S. (2011) Internes Kontrollsystem. Perspektiven der Internen Kontrolle. Zürich: WEKA.

- Rogers, R. K., & Grant, J. (1997). Content analysis of information cited in reports of sell-side financial analysts. **Journal of Financial Statement Analysis**, Vol .3: 14–30.
- Schneider, A (2009) Auditors' internal control opinions: do they influence judgments about investments?, **Managerial Auditing Journal**, Vol. 24 Iss: 8, :709–723.
- Schneider, A. & Church, B.K. (2008), *The effect of auditors' internal control opinions on loan decisions*, **Journal of Accounting & Public Policy**, Vol. 27 No. 1: pp. 1-18
- Securities and Exchange Commission (2009), Study of the Sarbanes–Oxley act 2002 section 404 internal control over financial reporting requirements, (accessed 23 August 2016
- Securities and Exchange Commission (2003). SEC Implements Internal Control Provisions of Sarbanes–Oxley Act; Adopts Investment Company R&D Safe Harbor: **Available at** <http://www.sec.gov/news/press/2003-66.htm>
- Shahzad S.J.H., Ali P., Saleem F., Ali S., Akram S(2013) Stock Market Efficiency: Behavioral Or Traditional Paradigm? Evidence from Karachi Stock Exchange (KSE) and Investor Community of Pakistan, **Interdisciplinary Journal of Contemporary Research in Business**, Vol .4, No.10.
- Shelton, S.W. and Whittington, O.R. (2008), *The influence of the auditor's report on investors' evaluations after the Sarbanes-Oxley Act*, **Managerial Auditing Journal**, Vol. 23 No. 2, : 142-60
- Skinner, D .J(1994)Why Firms Voluntarily Disclose Bad News, **Journal of Accounting Research**, Vol. 32, No. 1 : 38–60

- Sun, Y. (2016). Internal control weakness disclosure and firm investment. **Journal of Accounting, Auditing & Finance**, Vol. 31: 277–307.
- Tan,H & Yu,Y (2016)Management’s Responsibility Acceptance, Locus of Breach, and Investors’ Reactions to Internal Control Reports, **Available at <https://ssrn.com/>**
- Thanh, H & Cheung,T(2010) Internal control reporting and accounting quality Insight "comply-or-explain" internal control regime, Umeå School of Business
- Wang, L(2015) **A Study of Voluntary Internal Control Assurance in Chinese Listed Companies**, Submitted in fulfillment of the requirements for the degree of Doctor of Philosophy, Deakin University
- Van de Poel, K., & Vanstraelen, A. (2011). Management reporting on internal control and accruals quality: insights from a “comply-or-explain” internal control regime. **Auditing: A Journal of Practice & Theory**, Vol.30,No.3: 181-209.
- Weli, F(2018) The Effect of Internal Control Disclosure on Financial Information Quality and Market Performance distinguished by the Corporate Governance Index, **International Journal of Accounting and Financial Reporting**, Vol. 8, No. 1
- Wu, Y.J. and Tuttle, B. (2014), The interactive effects of internal control audits and manager liability on managers’ internal controls decisions, investor confidence, and market prices., **Contemporary Accountig Research**, Vol. 31 No. 2,,: 444-468
- Xu, L., & Tang, A. (2012). Internal control material weakness, analysts’ accuracy and bias, and brokerage reputation. **Review of Quantitative Finance & Accounting**, Vol.39:27–53.

Zhang, C., & Chen, H. (2016). Product market competition, state ownership and internal control quality. **China Journal of Accounting Studies**, Vol4: 406–432.

Zhou, J. (2008). Financial reporting after the Sarbanes–Oxley Act: Conservative or less earnings management? **Research in Accounting Regulation**, Vol. 20: 187–192.

ملحق (1) مصفوفة المزاعم/ الأدلة / الإجراءات
ذات الصلة بالتوكيد على الإفصاح عن الرقابة الداخلية

مزايم الإدارة Management Assertions	الدليل Evidence	إجراءات الحصول عليه Assurance procedures
الوجود والحدوث Existence & Occurrence	<ul style="list-style-type: none"> - وجود تقرير عن هيكل الرقابة الداخلية معتمد ومنشور - وجود خريطة تنظيمية - وجود لوائح توضح أهداف ومكونات هيكل الرقابة الداخلية بالشركة - كتيب يوضح الأدوار والسلطات والمسئوليات - ردود إدارة البورصة على التقرير المنشور عن الرقابة الداخلية 	<ul style="list-style-type: none"> - يطلب من الإدارة صورة معتمدة من تقرير الإدارة عن هيكل الرقابة الداخلية في السنوات الماضية والسنة الحالية - يطلب من الإدارة الخريطة التنظيمية للشركة وأي منشورات ودلائل استرشادية قامت الشركة بإعدادها لتوضيح مكونات هيكل الرقابة الداخلية والسلطات والمسئوليات - مناقشة جوانب هيكل الرقابة الداخلية مع الإدارة وموظفي الشركة
الاكتمال	<ul style="list-style-type: none"> - اقرار مكتوب من الإدارة بالمعايير المستخدمة لاعداد هيكل الرقابة الداخلية - اقرار بمسئولية الإدارة عن تقييم هيكل الرقابة الداخلية - صورة من التصميم النهائي لهيكل الرقابة الداخلية 	<ul style="list-style-type: none"> - مقارنة محتوى تقرير هيكل الرقابة الداخلية لهذا العام وآخر ثلاث سنوات لتحقق من مدى الاكتمال والاتساق - الحصول على تقارير التقييم المستمر لهيكل الرقابة الداخلية من قبل الجهات المختصة بذلك - والتحقق من إجراء التصحيحات اللازمة والتوصيات التي احتوى عليها تقييم الجهات القائمة بعملية التقييم داخل الشركة
الدقة Accuracy	<ul style="list-style-type: none"> - سلامة اعداد تقرير هيكل الرقابة الداخلية - سلامة صياغة الجمل في هذا التقرير - استيفاء التقرير للنواحي الشكلية - اعتماد التقرير من صاحب الصلاحية 	<ul style="list-style-type: none"> - الحصول على الوثائق التي استندت إليها الإدارة في تقييم الرقابة الداخلية - إجراء الاستفسار والملاحظة والتفتيش في تقييم سلامة تصميم الرقابة الداخلية - إجراء مطابقة بين الاجماليات وتفاصيل الحسابات - النظر في الصلة بين إجراءات الرقابة وأهداف الرقابة المرتبطة بها - النظر في قدرة إجراءات الرقابة على منع أو اكتشاف الأخطاء المتعلقة بأهداف الرقابة، - إجراء عمليات فحص للمعاملات وإجراءات المراقبة المحددة ،
فترة الإفصاح Disclosure period	<ul style="list-style-type: none"> - بيان معتمد من الشركة بأن تقرير الإدارة عن هيكل الرقابة الداخلية خاص بالسنة محل التوكيد 	<ul style="list-style-type: none"> - مطابقة تقرير هيكل الرقابة الداخلية مع تفاصيل الخريطة التنظيمية للشركة عن نفس السنة - طلب بيان مكتوب من الإدارة ولجنة المراجعة بأن تقرير تقييم الرقابة الداخلية يخص السنة الحالية

ملحق (٢) الحالة التجريبية

جامعة دمنهور

كلية التجارة

قسم المحاسبة

الأستاذ الفاضل/.....

تحية طيبة وبعد،،

تقوم الباحثة بإعداد بحث في المحاسبة في مجال العلاقة بين التوكيد المهني على إفصاح الشركات المقيدة بالبورصة المصرية عن تقرير إدارتها عن هيكل الرقابة الداخلية و قرار الاستثمار. وتمثل الحالات المرفقة أحد أهم أدوات إجراء الدراسة التجريبية اللازمة للبحث.

ويقدر الباحث مسبقاً حسن تعاونكم ومساهمتم الفعالة في إثراء المعرفة المحاسبية لذلك يأمل في تعاونكم المثمر بإبداء رأيكم على كافة الأسئلة المرافقة للحالات التجريبية، مع التأكيد، على أن إجاباتكم سوف تحظى بالسرية التامة وتستخدم لأغراض البحث العلمي فقط.

وتفضلوا بقبول فائق الإحترام

الباحث

د. سناء محمد رزق رميلي

المدرس بقسم المحاسبة

كلية التجارة - جامعة دمنهور

أولاً- البيانات الشخصية

- ١- الأسم (اختياري):.....
 ٢- الوظيفة الحالية:.....

٣- جهة العمل:

- بنك () إدارة (قسم).....
 - شركة تداول أوراق مالية ()
 - إدارة صندوق إستثمار ()
 - أخرى ()

٤- عدد سنوات الخبرة الوظيفية:

- أقل من ٥ سنوات
 - من ٥-لأقل من ١٠ سنوات
 - من ١٠-لأقل من ١٥ سنة
 - من ١٥-لأقل من ٢٠ سنة

٥- المؤهل العلمي:

- بكالوريوس في (الذكره):.....
 دبلوم دراسات عليا في (الذكره):.....،.....
 ماجستير مهني في (الذكره):.....
 ماجستير اكايمي في (الذكره):.....
 دكتوراه مهنية في (الذكره):.....
 دكتوراه أكاديمية في (الذكره):.....

٦- الشهادات المهنية:

- CPA ()
 - CMA ()
 - CFA- ()
 - أخرى () وهي

ثانياً: الحالات التجريبية

الحالة التجريبية (١) (قوائم مالية فقط)

الشركة (س) شركة مساهمة مصرية مقيدة بالبورصة المصرية، خاضعة للقانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١، تعمل في مجال صناعة وتعبئة الأدوية، أعدت ونشرت القوائم المالية عن السنة المنتهية ٢٠١٦/١٢/٣١ وراجعها مراقب الحسابات الاستاذ/ محمد أحمد على، المرخص له بمراجعة الشركات المقيدة بالبورصة ، وفيما يلي البيانات الخاصة بالشركة

قائمة المركز المالي المختصرة للشركة (س) في ٢٠١٦

٢٠١٥	٢٠١٦	البيان
١١١.٧٠١.٠٥٣ ١٣٦٦٦٥٢١٨٥	١١.١٢٩٦٧٣٧٤ ١٦.٠٧٦٣٨٦.٢	<u>الاصول</u> الأصول غير المتداولة الأصول المتداولة
٢٤٧٧٣٥٣٢٣٨	٢٧.٠٨٩٣٤٩٧٦	اجمالي الأصول
٧٥١٧١٧٢٦٦ ٦٥٧٦.١١٢	٥١٦.٠٣٥٧٤ ٦٤.٠٦٧١٨٥	<u>الالتزامات</u> اجمالي الالتزامات المتداولة اجمالي الالتزامات غير المتداولة
		اجمالي الالتزامات
٧٩٣٣٦٤.٠٠٠ ٨٦٤٧٤٩٣٥٦ ١٧٦٢٥.٤ ...	٧٩٣٣٦٤.٠٠٠ ٨٦٤٧٤٩٣٥٦ ١٧٦٢٥.٤ ٤٦٨٩٨٨٣٥٧	<u>حقوق الملكية</u> رأس المال المصدر والمدفوع الاحتياطيات أرباح مرحلة صافي الربح
١٦٥٩٨٧٥٨٦٠	٢١٢٨٨٦٤٢١٧	اجمالي حقوق الملكية
٢٤٧٧٣٥٣٢٣٨	٢٧.٠٨٩٣٤٩٧٦	اجمالي الالتزامات وحقوق الملكية

قائمة الدخل المختصرة عن السنة المنتهية في ٢٠١٦

٢٠١٥	٢٠١٦	بيان
١٦٦٨.٤٥٨٣٥	١٩٣٧.٧١١٦٢	المبيعات
(١١٤٦٢٦٣٦٥٠)	(١٢١٧٩٧٧٣٧٨)	تكلفة المبيعات
٥٢١٧٨٢١٨٥	٧١٩.٩٣٧٨٣	مجمل الربح
٤.٢٤٤٨١٨	٤٥٦٣١٣٧٥	يضاف : إيرادات أخرى
(٨٦٢٤٢٣٦٣)	(١٤٩٥١٨٢٨٥)	يخصم: مصروفات أخرى
٤٧٥٧٨٤٦٤٠	٦١٥٢.٧٦٨٤	صافي الربح قبل الضريبة
١.٤٩٦٣١.٠٣	(٤٦٨٩٨٨٣٥٧)	يخصم : الضريبة
٣٧.٨٢١١٧٧	٤٦٨٩٨٨٣٥٧	صافي الربح بعد الضريبة

قائمة التدفقات النقدية المختصرة عن السنة المنتهية في ٢٠١٦

٢٠١٥	٢٠١٦	البيان
٣٨.٢٠١٣٥٩	٦.٧٧٧٦٥٣٥	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية
٩.٥٩١٧٦٤	٨.٥٥٣.٠٠٠	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمار
٢٩٢٧٤٦٦٨٨	٣١٣٤٢٩٨١٢	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية
٣٣١١.٠٦٥٥	٥٣.٤٥٠.٨٥٨	رصيد النقدية في اول الفترة
٣٣١١.٠٦٥٥	٥٣.٤٥٠.٨٥٨	رصيد النقدية في اخرة الفترة

الإيضاحات المتممة

١ - أسس اعداد القوائم المالية

يتم اعداد القوائم المالية وفقا للمبادئ المحاسبية ومعايير المحاسبة المصرية المتوافقة مع معايير المحاسبة الدولية وذلك في ظل القوانين والوائح السارية.

٢ - أهم السياسات المحاسبية المطبقة

١-٢ كافة حسابات الشركة بالجنية المصرى

٢-٢ يتم اثبات المعاملات بالعملة الأجنبية خلال السنة المالية على أساس أسعار الصرف السارية فى تاريخ تنفيذ المعاملة

٣-٢ يتم جرد المخزون وفقا للأصول المرعية وتقاس قيمته على أساس التكلفة أو صافى القيمة البيعية أيهما أقل

٤-٢ يتم مراجعة القيمة الدفترية لأصول الشركة فى تاريخ اعداد القوائم المالية لتحديد ما اذا كان هناك أى مؤشرات تدل على حدوث انخفاض فى قيمتها

- ٢-٥ يتم ادراج الاستثمارات فى شركات تابعة او شقيقة ضمن الأصول غير المتداولة
- ٢-٦ يتم اعداد قائمة التدفقات النقدية بالطريقة غير المباشرة
- ٢-٧ الأدوات المالية والمخاطر المرتبطة بها
- تتمثل الأدوات المالية للشركات فى الأصول والالتزامات. وتتضمن الأصول المالية أرصدة النقدية بالبنوك والمدينين وأوراق القبض . وتتضمن المخاطر الخاصة بتلك الأدوات مخاطر اسعار العملات الاجنبية ، ومخاطر السيولة، ومخاطر الائتمان
- ٢-٨ بلغ رصيد المساهمة فى شركات تابعة فى ٢٠١٦/١٢/٣١ ما قيمته ١١٩٠٨٣٧٣ جنيه
- ٢-٩ تم مراجعة القوائم المالية للشركة وظهر تقرير مراقب الحسابات للشركة برأى نظيف على القوائم المالية وايضاحتها المتممة على النحو التالى:

تقرير مراقب الحسابات

إلى السادة مساهمى الشركة المصرية (س)
تقرير عن القوائم المالية

راجعنا القوائم المالية المرفقة للشركة (س) -شركة مساهمة مصرية- المتمثلة فى الميزانية فى ٢٠١٦/١٢/٣١ وكذا قوائم الدخل والتدفق النقدى والتغير فى حقوق الملكية عن السنة المنتهية فى ذلك التاريخ، وملخص السياسات المحاسبية العامة وغيرها من الإيضاحات المتممة .

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية

هذه القوائم المالية مسئولية إدارة الشركة ، فالإدارة مسئولة عن إعداد وعرض القوائم المالية عرضا عادلا وواضحا وفقا لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين المصرية السارية، وتتضمن مسئولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية عرضا عادلا وواضحا خالية من أية تحريفات جوهرية هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ، كما تتضمن هذه المسئولية إختيار للسياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف

مسئولية مراقب الحسابات

تتحصر مسئوليتنا فى إبداء الرأى هلى هذه القوائم المالية فى ضوء مراجعتنا لها، وقد تمت مراجعتنا وفقا لمعايير المراجعة المصرية وفى ضوء القوانين المصرية السارية، وتتطلب هذه المعايير تخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بان القوائم المالية خالية من أية أخطاء هامة ومؤثرة

وتتضمن اعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والافصاحات فى القوائم المالية ، وتعتمد الاجراءات التى تم إختبارها على الحكم الشخصى للمراقب ويشمل ذلك تقييم

مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ ، ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المنشأة بإعداد القوائم المالية والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأى على كفاءة الرقابة الداخلية فى المنشأة، وتشمل عملية المراجعة تقييم مدى ملائمة السياسات والتقديرات المحاسبية الهامة التى اعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذى قدمت به القوائم المالية، ونرى أن أدلة المراجعة التى قامنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساسا مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية

الرأى

ومن رأينا أن القوائم المالية المشار إليها أعلاة تعبر بعدالة ووضوح، فى كل جوانبها الهامة، عن المركز المالى للشركة (س) فى ٣١ /ديسمبر/ ٢٠١٦، وعن نتيجة أعمالها وتدققاتها النقدية عن السنة المالية المنتهية فى ذلك التاريخ طبقا لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة.

مدى الالتزام بالمتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

- تمسك الشركة حسابات مالية منتظمة تتضمن كل مانص عليه القانون ونظام الشركة على وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات كما تطبق الشركة نظام تكاليف يفى بالغرض منه، وقد تم الجرد والتقييم بمعرفة إدارة الشركة طبقا للأصول المرعية
- البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس الإدارة المعد وفقا لمتطلبات القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية متفقة مع ما هو وارد بدفاتير الشركة وذلك فى الحدود التى تثبت بها مثل تلك البيانات بالدفاتير

مكتب الشروق

محمد أحمد على

٢٠١٧ /٣/٢٧

من فضلك في ضوء قراءتك للقوائم المالية والايضاحاتها المتممة وتقرير مراقب الحسابات عن سنة ٢٠١٦، إذا علمت أن سعر الإقفال الفعلي لسهم الشركة في:

٢٠١٦/١٢/٣١	٢٠١٥/١٢/٣١
٨٧.٥٠ جنيه	٧١.٤٦ جنيه

فإن سعر الإقفال المتوقع لسهم الشركة في ٢٠١٧/١٢/٣١ من وجهة نظركم:

أ) يثبت عند ٨٧.٥٠

ب) يزيد ليصبح (.....جنيهاً)

ج) يقل ليصبح (.....جنيهاً)

الحالة التجريبية الثانية (قوائم مالية + تقرير رقابة داخلية بدون توكيد)

- افترض أن الشركة أصدرت تقرير عن هيكل الرقابة الداخلية مرفق بالقوائم المالية السابقة، وكان التقرير عن هيكل الرقابة الداخلية على النحو التالي:

تقرير الإدارة عن الرقابة الداخلية على التقرير المالي عن العام المنتهى في ٢٠١٦/١٢/٣١

السادة /مساهمي الشركة (س)

تهدف الرقابة الداخلية على التقارير المالية في الشركة إلى توفير توكيد معقول فيما يتعلق بمصداقية التقارير المالية وإعداد القوائم المالية وفقاً للقوانين واللوائح المعمول بها والمتطلبات الداخلية لأنشطة الرقابة. ويستند هيكل الرقابة الداخلية المتعلق بالتقرير المالي في الشركة إلى الإطار المتكامل للرقابة الداخلية الصادر عن لجنة (COSO) لعام ٢٠١٣. لدى الشركة وظيفة مسؤولة عن الرقابة الداخلية، والتي تدعم أعمال الرقابة الداخلية. تعمل هذه الوظيفة على التطوير المستمر وتحسين الرقابة الداخلية لإعداد التقارير المالية، من خلال كل من الإجراءات الوقائية والفحوصات السنوية. وتقوم وظيفة الرقابة الداخلية بشكل مستمر بالتقرير للجنة المراجعة عن إدارة المخاطر وأنشطة الرقابة ومتابعة التقارير المالية. تتبع وظيفة الرقابة الداخلية خطة سنوية توافق عليها لجنة المراجعة.

ويتكون هيكل الرقابة الداخلية من بيئة الرقابة، وتقييم المخاطر، وأنشطة الرقابة، والمعلومات والاتصالات، والمتابعة كما يلي:

بيئة الرقابة

تستند رؤية وقيم الشركة على بيئة ثقافة ورقابة الشركة. يتحمل مجلس إدارة الشركة المسؤولية النهائية عن الرقابة الداخلية، والتي تتم بواسطة تعليمات مكتوبة وجداول عمل تحدد مسؤوليات مجلس الإدارة وأقتسام العمل بين أعضاء مجلس الإدارة ولجان مجلس الإدارة والمدير التنفيذي.

وتعتمد الرقابة الداخلية على سياسات الشركة، والمبادئ التوجيهية والتعليمات التي يتم توصيلها داخل الشركة، والمسؤولية والسلطات التي يتم تنفيذها. ويرد وصف لحوكمة الشركات والوثائق الحاكمة للشركة في الدليل المالي للشركة، الذي يحتوي على جميع السياسات والمبادئ التوجيهية الداخلية الهامة. ولدى الشركة دستور اخلاقي يتم تحديثه سنوياً. يتحمل المدير التنفيذي وإدارة الشركة مسؤولية التأكيد على أهمية المبادئ الأخلاقية والتقارير المالية الصحيحة. ويتم تصميم هيكل الشركة والموارد المخصصة لها لتوفير مراقبة فعالة على التقارير المالية وفصل الواجبات. تُمثل لجنة المراجعة مجلس الإدارة في الأمور المتعلقة بالقوائم المالية والضرائب وإدارة المخاطر والرقابة الداخلية، فضلاً عن التقارير الخارجية ومراجعة الحسابات.

تقييم المخاطر

كشرط أساسي لتقييم المخاطر ، يجب تحديد أهداف الشركة. فيما يتعلق بالتقرير المالي ، ويمثل الهدف العام في إعداد تقارير يمكن الاعتماد عليها والتأكد من تسجيل المعاملات والتقرير عنها بشكل كامل وصحيح، كما يشمل تقييم المخاطر المتعلقة بالغش. ويتم متابعة عملية إدارة المخاطر الخاصة بالشركة من قبل لجنة المراجعة، وتقوم بها وظيفة الرقابة الداخلية. ويستند تقييم المخاطر إلى درجة المخاطر، أي الأثر على التقرير لمالي واحتمال حدوثه. وتحديد مقاييس الرقابة التي تتفدها الشركة لإدارة المخاطر. ويتم تحديث تقييم المخاطر سنوياً، ويتم التقرير عن النتائج إلى لجنة المراجعة.

الأنشطة الرقابية

تشمل أنشطة الرقابة في الشركة الإرشادات والمبادئ التوجيهية والإجراءات، للتأكد من أن الإجراءات التي حدتها الإدارة للتعامل مع المخاطر ذات الصلة نفذت بشكل فعال. ويتم توثيق أهم المبادئ التوجيهية المتعلقة بنظم وممارسات التقرير المالي في تعليمات دليل التمويل. ولدى الشركة العديد من الأنشطة لمتابعة التقارير المالية وضمان اكتشاف أي أخطاء وتصحيحها. ويستند هذا إلى هيكل تقارير قوي يبدأ عند المستوى التشغيلي. ويوجد لدى المدير التنفيذي ومديري الفروع فريق رقابة يتابع الأنشطة باستمرار ويكفل أن تكون التقارير كاملة ودقيقة وفقاً لتوجيهات الشركة.

المعلومات والاتصالات

يمكن الوصول إلى إطار عمل الشركة وسياساتها من خلال جميع الموظفين عبر شبكة الإنترنت وغيرها من قنوات المعلومات المناسبة. توجد معلومات أخرى، على سبيل المثال مبادئ توجيهية وتعليمات لإعداد التقارير المالية في دليل التمويل الخاص بالشركة ، ودليل المحاسبة وإعداد التقارير الذي يتم إبلاغه للأشخاص المعنيين.

يتولى فريق المحاسبة بالشركة مسؤولية تنفيذ مبادئ المحاسبة والتقرير. ويحدث التواصل مع لجنة المراجعة عن طريق وظيفة الرقابة الداخلية والمدير المالي.

المتابعة

يتم متابعة فعالية الرقابة بانتظام كجزء من الإدارة ، لأن الرقابة الفعالة في البداية يمكن أن تصبح غير فعالة بسبب التغيرات في بيئة التشغيل. ويمكن أن تحدث التغييرات أيضًا في عناصر الرقابة بسبب تغيير العمليات أو أنظمة تكنولوجيا المعلومات أو الموظفين ويقوم مجلس الإدارة ولجنة المراجعة بفحص دوري للأداء المالي بما في ذلك مراجعة ما إذا كان هناك مستوى كافٍ من العمليات لتقييم مخاطر وفعالية الرقابة المتعلقة بعملية إعداد التقارير المالية في جميع مستويات الشركة. تشرف لجنة المراجعة على الشؤون المالية للشركة ، وإعداد التقارير المالية ، وإدارة المخاطر ، والمراجعة الداخلية كجزء من حوكمة الشركة. ويتم التقرير عن أوجه القصور في الرقابة الداخلية في الوقت المناسب إلى الأطراف المسؤولة عن اتخاذ الإجراءات التصحيحية .

أوجه القصور الملازمة

توجد أوجه قصور ملازمة لهيكل الرقابة الداخلية ، تتضمن امكانية التواطؤ بين العاملين بالشركة للتغلب على اجراءات الرقابة وبالتالي فإن الهيكل يوفر تأكيدا معقولا أو مناسبا عن عملية إعداد ونشر القوائم المالية للشركة. كما أن فعالية هيكل الرقابة الداخلية قد تتغير من وقت لآخر

تقييم الإدارة

تم تقييم الإدارة، تحت إشراف ومشاركة المدير التنفيذي ونائب المدير التنفيذي والمدير المالي للرئيسي، للرقابة الداخلية على التقارير المالية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ ، بناءً على المعايير الموضوعية في الرقابة الداخلية - الإطار المتكامل (٢٠١٣) الصادر عن لجنة (COSO) ويستنتج المدير التنفيذي ونائب المدير التنفيذي والمدير المالي أن الرقابة الداخلية على التقارير المالية كانت فعالة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦. ولم يكن هناك أي نقاط ضعف جوهرية حددتها إدارة الشركة في الرقابة الداخلية على التقرير المالي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

الرئيس والمدير التنفيذي / محمد محمود

نائب المدير التنفيذي / أحمد عثمان

٢٠١٦/١٢/٣١

من فضلك في ضوء قراءتك للقوائم المالية والايضاحات المتممة وتقرير مراقب الحسابات

وتقرير الرقابة الداخلية عن سنة ٢٠١٦ ، إذ اعلمت أن سعر الإقفال الفعلي لسهم الشركة في:

٢٠١٥/١٢/٣١

٢٠١٦/١٢/٣١

٧١.٤٦ جنيه

٨٧.٥٠ جنيه

فإن سعر الإقفال المتوقع لسهم الشركة في ٢٠١٧/١٢/٣١ من وجهة نظركم:

أ) يثبت عند ٨٧.٥٠

ب) يزيد ليصبح (.....جنبيهاً)

ج) يقل ليصبح (.....جنبيهاً)

الحالة التجريبية الثالثة (قوائم مالية + تقرير رقابة داخلية + تقرير توكيد)

بافتراض أن الجمعية العامة للشركة (س) قررت تكليف مكتب الشروق للتوكيد على تقرير الرقابة الداخلية، بشكل منفصل عن مراجعة القوائم المالية، وفقاً للمعايير المهنية للخدمات التصديقية وخدمات التوكيد المهني، بهدف عمل توكيد اجباي، ويمثل مكتب الشروق مراقب الحسابات على محمود على، خبرته تزيد عن ١٥ سنوات وحاصلاً على زمالة جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية وشهادة المحاسب القانوني المعتمد، وأيضاً شهادة متخصص في الرقابة الداخلية CICS من معهد الرقابة الأمريكي ICI ومكتب المحاسبون المصريون. وأنت تسلمت تقرير الرقابة الداخلية مرفق به تقرير التوكيد المهني بإستنتاج غير معدل، والذي ظهر على النحو التالي:

تقرير مراقب الحسابات عن أعمال التوكيد المهني على إفصاح شركة (س) عن الرقابة الداخلية على التقرير المالي

السادة / مساهمي الشركة

المقدمة

لقد تم تكليفنا من قبل الجمعية العامة لمساهمي شركة (س) لأداء التوكيد المهني المستقل على تقرير الشركة بشأن هيكل الرقابة الداخلية عن السنة المنتهية في ٢٠١٦/١٢/٣١. والمرفق ضمن التقرير السنوي للشركة والمتاح على موقع الشركة على الانترنت. وقد تم اعداد هذا التقرير وفقاً للشروط المحددة في العقد مع الشركة

الاستقلال والرقابة على الجودة

لقد التزامنا باستقلالنا والمتطلبات الاخلاقية وفقاً لميثاق اخلاقيات المهنة، والذي يقوم على أساس مبادئ النزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية وبذل العناية الكافية والسرية المهنية. كما قام المكتب بالالتزام بالمعيار الدولي لرقابة الجودة ISQCI. وبناء على ذلك احتفظنا بنظام شامل لرقابة الجودة بما في ذلك وضع سياسات واجراءات موثقة فيما يتعلق بالالتزام بالمتطلبات الاخلاقية والمعايير المهنية والقوانين المعمول بها.

لقد قمنا بأداء التكلفة من خلال فريق عمل مكتمل التخصصات والخبرات في مجال الإفصاح غير المالي عامة والإفصاح في تقرير الرقابة الداخلية بصفة خاصة. من أجل توفير توكيد ايجابي معقول بشأن كل من عناصر تأكيدات الإدارة بتقرير الرقابة الداخلية.

مسئولية الإدارة

تعتبر إدارة الشركة (س) مسؤولة عن الحفاظ على هيكل رقابة داخلية فعال على عملية إعداد التقارير المالية، وعن تأكيداتها بشأن فعالية الرقابة الداخلية على عملية إعداد التقارير المالية، المدرجة في تقرير الإدارة عن هيكل الرقابة الداخلية. وإعداد هذا التقرير يتمشى مع مقاييس نظام الرقابة الفعال على عملية إعداد ونشر القوائم المالية والواردة في تقارير لجنة COSO بعنوان الإطار المتكامل للرقابة الداخلية لعام ٢٠١٣

مسئولية مراقب الحسابات

تتخصص مسئوليتنا في توفير توكيد معقول بشأن تقرير الإدارة عن الرقابة الداخلية استنادا إلى الأدلة التي تم الحصول عليها.

لقد قمنا بأداء تكليفنا للتوكيد المعقول وفقا لمعيار التوكيد المصرى رقم ٣٠٠٠ بشأن مهام التوكيد بخلاف مراجعة أو فحص المعلومات المالية التاريخية،

ومعيار تكاليفات التوكيد الدولى رقم ٣٠٠٠ وتعديلاته الصادر عن مجلس معايير المراجعة والتوكيد الدولى، والمعايير الفنية ذات الصلة الصادرة عن جهات دولية غير محاسبية ، وتتطلب منا تلك المعايير تخطيط وتنفيذ التكاليف للحصول على توكيد معقول بشأن ما إذا كان تقرير الرقابة الداخلية خالى من التحريفات الجوهرية.

وينطوى أداء تكليف التوكيد المعقول ، وفقا لتلك المعايير على أداء إجراءات التوكيد للحصول على أدلة بشأن المعلومات الواردة في تقرير الرقابة الداخلية. وتعتمد طبيعة وتوقيت ومدى الاجراءات التي تم أدائها على حكمنا المهني، ويشمل ذلك اختبار هيكل الرقابة الداخلية للحصول على فهم للرقابة الداخلية على عملية إعداد التقارير المالية، وتقييم مخاطر التحريفات الجوهرية التي تكون موجودة، واختبار وتقييم تصميم ومدى الفعالية التشغيلية للرقابة الداخلية اعتماداً على تقييم المخاطر. ويتضمن الاختبار أيضاً أداء الإجراءات الأخرى الضرورية في مثل هذه الظروف. ونعتقد أن هذا الاختبار يوفر أساساً معقول لإبداء استنتاجا بشأن تأكيدات الإدارة بشأن هيكل الرقابة الداخلية

أوجه القصور الملازمة

بسبب أوجه القصور الملازمة، قد لا تمنع أو تكتشف أو تصحح التحريفات في الرقابة الداخلية على عملية إعداد التقارير المالية، وأيضًا التوقعات بأي تقييم لفعالية الرقابة الداخلية للفترات المستقبلية يخضع لمخاطر أن تصبح الرقابة الداخلية غير كافية بسبب التغيرات في الظروف أو قد تتدهور درجة الالتزام بالسياسات والإجراءات.

الاستنتاج

ومن رأينا أن الشركة (س) قد حافظت، في جميع الجوانب المهمة، على هيكل رقابة داخلية فعال على عملية إعداد التقارير المالية في 31 ديسمبر ٢٠١٦ اعتمادًا على مقاييس هيكل الرقابة الداخلية الفعالة على عملية اعداد ونشر القوائم المالية والواردة في تقارير لجنة COSO لعام ٢٠١٣ بعنوان الإطار المتكامل للرقابة الداخلية

مكتب الشروق للمحاسبة والمراجعة

مراقب الحسابات/ محمد أحمد على

٢٠١٧/٣/٢٧

من فضلك في ضوء قراءتك للقوائم المالية والايضاحات المتممة وتقرير مراقب الحسابات وتقرير الرقابة الداخلية، وتقرير التوكيد على تقرير الإدارة عن الرقابة الداخلية عن سنة ٢٠١٦، إذا علمت أن سعر الإقفال الفعلي لسهم الشركة في:

٢٠١٥/١٢/٣١

٢٠١٦/١٢/٣١

٧١.٤٦ جنيه

٨٧.٥٠ جنيه

فإن سعر الإقفال المتوقع لسهم الشركة في ٢٠١٧/١٢/٣١ من وجهة نظركم:

أ) يثبت عند ٨٧.٥٠ جنيه

ب) يزيد ليصبح (.....جنيهاً)

ج) يقل ليصبح (.....جنيهاً)

الحالة التجريبية الرابعة

(قوائم مالية + تقرير رقابة داخلية + توكيد غير معدل + مراقب مؤهل وقليل الخبرة)

إفتراض في الحالة التجريبية الثالثة أن مراقب الحسابات الذي قام بالتوكيد المهني على تقرير الرقابة الداخلية. خبرته تقل عن ١٥ سنوات وحاصل على زمالة جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية وشهادة المحاسب القانوني المعتمد، وأيضا شهادة متخصص في الرقابة الداخلية CICS من معهد الرقابة الأمريكي ICI ومكتب المحاسبون المصريون. وأنتك تسلمت تقرير الرقابة الداخلية مرفق به تقرير التوكيد المهني بإستنتاج غير معدل، من فضلك إذا علمت أن سعر الإقفال الفعلي لسهم الشركة (س) في:

٢٠١٦/١٢/٣١

٢٠١٧/١٢/٣١

٧١.٤٦ جنيه

٨٧.٥٠ جنيه

فإن سعر الإقفال المتوقع لسهم البنك في ٢٠١٨/١٢/٣١ من وجهة نظركم:

أ) يثبت ٨٧.٥٠ جنيه

ب) يزيد ليصبح (.....جنيهاً)

ج) يقل ليصبح (.....جنيهاً)

الحالة التجريبية الخامسة

(قوائم مالية + تقرير رقابة داخلية + توكيد غير معدل + مراقب غير مؤهل وذو الخبرة)

إفتراض في الحالة التجريبية الثالثة، أن مراقب الحسابات الذي قام بالتوكيد المهني على تقرير الإفصاح عن الرقابة الداخلية لديه خبرة تزيد عن ١٥ سنة، ولكنه حاصل على بكالوريوس فقط. وأنتك تسلمت تقرير الرقابة الداخلية مرفق به تقرير التوكيد المهني بإستنتاج غير معدل، من فضلك إذا علمت أن سعر الإقفال الفعلي لسهم الشركة (س) في:

٢٠١٥/١٢/٣١

٢٠١٦/١٢/٣١

٧١.٤٦ جنيه

٨٧.٥٠ جنيه

فإن سعر الإقفال المتوقع لسهم البنك في ٢٠١٨/١٢/٣١ من وجهة نظركم:

أ) يثبت

ب) يزيد ليصبح (.....جنيهاً)

ج) يقل ليصبح (.....جنيهاً)

الحالة التجريبية السادسة

(قوائم مالية + تقرير رقابة داخلية + توكيد معدل + مراقب مؤهل وذو الخبرة)

افتترض في الحالة التجريبية الثالثة أن مراقب الحسابات خبرته تزيد عن ١٥ سنوات وحاصلا على زمالة جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية وشهادة المحاسب القانوني المعتمد، وأيضا شهادة متخصص في الرقابة الداخلية CICS من معهد الرقابة الأمريكي ICI ومكتب المحاسبون المصريون. وأنك تسلمت تقرير الرقابة الداخلية مرفق به تقرير التوكيد المهني بإستنتاج معدل ، والذي ظهر على النحو التالي:

تقرير مراقب الحسابات عن أعمال التوكيد المهني على إفصاح شركة (س) عن الرقابة الداخلية على التقرير المالي

السادة / مساهمي الشركة
المقدمة

كما هي في التقرير غير المعدل

الاستقلال والرقابة على الجودة

كما هي في التقرير غير المعدل

مسئولية الإدارة

كما هي في التقرير غير المعدل

مسئولية مراقب الحسابات

كما هي في التقرير غير المعدل

أوجه القصور الملازمة

كما هي في التقرير غير المعدل

اسباب الرأي المعدل

لقد ثبت لنا أن هناك قصور جوهرى في مكون المعلومات والاتصال بهيكل الرقابة الداخلية، الامر الذى ترتب عليه عدم امكانية توصيل معلومات كاملة ودقيقة فى الوقت المناسب لبعض اقسام الشركة
استنتاج الرأي

من رأينا، وفيما عدا ما أشرنا اليه فى الفقرة السابقة، أن الشركة (س) قد حافظت، فى جميع الجوانب المهمة، على هيكل رقابة داخلية فعال على عملية إعداد التقارير المالية فى 31 ديسمبر ٢٠١٦ اعتمادًا على مقاييس هيكل الرقابة الداخلية الفعالة على عملية اعداد ونشر القوائم المالية والواردة فى تقارير لجنة COSO لعام ٢٠١٣ بعنوان الإطار المتكامل للرقابة الداخلية

مكتب الشروق للمحاسبة والمراجعة

مراقب الحسابات/ محمد أحمد على

٢٠١٧/٣/٢٧

من فضلك إذا علمت أن سعر الإقفال الفعلي لسهم البنك في:

٢٠١٥/١٢/٣١

٢٠١٦/١٢/٣١

٧١.٤٦ جنييه

٨٧.٥٠ جنييه

فإن سعر الإقفال المتوقع لسهم البنك في ٢٠١٧/١٢/٣١ من وجهة نظركم:

أ) يثبت عند ٨٧.٥٠ جنييه

ب) يزيد ليصبح (.....جنيهاً)

ج) يقل ليصبح (.....جنيهاً)